جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان المذكرة:

أثر تغير رصيد الموازنة على رصيد الميزان الجاري في الجزائر للفترة 2000-2019

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة: **تحت اشراف:**

بويديوة نور الهدى **د/ شرقرق سمير**

نوقشت أمام اللجنة علنا:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
شرقرق سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 اوت 1955	مشرفا
سلامة وفاء	أستاذ محاضر-أ-	جامعة 20 اوت 1955	رئيسا
كعوان سليمان	أستاذ محاضر-أ-	جامعة 20 اوت1955	مناقشا

السنة الجامعية 2020-2021

شكر و عرفان

باسم الله الرحمان الرحيم الحمد لله ربي العالمين و صلاة وسلام على أشرف المرسلين وبعد:

الحمد لله الذي المدني بقوته لإنجاز هذا العمل.

أتقدم بخالص الشكر وبالغ التقدير للأستاذ" شرقرق سمير"
الذي أشرف على هذا البحث في جميع مراحله ولم يبخل عليا بجهد ولا بعلم
كما أتوجه بشكر وعرفان للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا البحث في ظل هذه الظروف

,اخيرا أقدم كل الشكر و الامتنان لكل من مد لي يد العون و المساعدة وتوجيه الملخص والرأي السديد حتى أكمل هذا العمل .

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثر عطائك أنه لا ينسى في هذه اللحظات التي لعلي لا أملك أغلى منه وأن أهذي ثمرة هذا العمل المتواضع الى الذي غرس أسمى المبادئ والقيم وكان قدوتي ومثلي الاعلى وأخذ بيدي وسهر الليالي جادا عاملا من أجل راحتي حتى أحقق هذا الهدف المنشود أبي ، أطال لله في عمره والى من منحتني سنوات عمرها وكل حبها ومن ظلت تدعمني وتدعو لي حتى نجحت و التي يعجز اللسان عن وصفها سوى النطق باسمها أمي ، حفظها لله ورعاها لنا والى رفيق دربي وزوجي وأعز صديق لي والذي ساندني في هذا العمل حمزة عادل والى و إلى ابنتي رنيم التي شاركتني كل لحظات العمل وجميع أفراد عائلتي دون استثناء .

الملخص:

إن التوازن الاقتصادي من أهم المواضيع التي تشغل الباحثين الاقتصاديين التوازن الداخلي (الموازنة العامة) والتوازن الخارجي (حساب الجاري) من أهم الأدوات الأساسية للدول لتنفيذ سياستها، يحدث الخلل في التوازن عندما يتجاوز الانفاق الحكومي قيمة الدخل الحكومي وكذلك عندما تكون واردات الدولة من سلع وخدمات أكبر من صادراتها من سلع وخدمات. تمثل العلاقة بين هاذين المتغيرين أحد المواضيع التي تشغل الدول المتقدمة والنامية، هناك العديد من المناهج التي حاولت تفسير العلاقة بين الحساب الجاري والموازنة العامة وكان الهدف من الدراسة هو تقدير العلاقة بين المتغيرين في حيث كانت نتائج الدراسة من خلال تطبيق نموذج ARDL عبر برنامج EVIEWS.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أشار اختبار حدود التكامل المشترك (bound test approach) من خلال F-statistic إلى وجود تكامل مشترك بين الحساب الجاري و المتغير المستقل الموازنة العامة من خلال إحصاءة F- المحسوبة أكبر من القيم الحرجة العليا عند مستوى معنوية 1%،2.5%،5%،10%.
- جود علاقة طردية بين (X) التغير في الموازنة العامة (Y) التغير في الحساب الجاري ويعني هذا أن زيادة العجز في الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري بمقدار (1.126478).

الكلمات المفتاحية: رصيد الحساب الجاري، الموازنة العامة، صادرات، واردات، نفقات، إيرادات.

الفهرس	الصفحة
الملخص	
الإهداء	
البيان	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
مقدمة	
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للموازنة العامة والميزان الجاري	
تمهيد	4
المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة والميزان الجاري	5
المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة	5
الفرع الأول: نشأة وتعريف الموازنة العامة	6
الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لإعداد الموازنة العامة	10-6
الفرع الثالث: أنواع الموازنة العامة	11-10
الفرع الرابع: أهمية الموازنة العامة	12
المطلب الثاني: ماهية الحساب الجاري في الجزائر	12
الفرع الأول: ميزان المدفوعات	13
الفرع الثاني: الميزان الجاري	15
المبحث الثاني: العلاقة بين الموازنة العامة والميزان الجاري	18
المطلب الأول: المنهج الكنزي	18
المطلب الثاني: المنهج الريكاردي	19
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	22-20
خلاصة الفصل	23

الفصل الثاني: التحليل القياسي لأثر الموازنة العامة على الحساب الجاري للفترة 2000-2019	
تمهيد	24
المبحث الأول: الموازنة العامة في الجزائر من 2000 الى 2019	25
المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة في نظر المشرع الجزائري	25-28
المطلب الثاني: مراحل تطور الموازنة العامة في الجزائر من 2000 الى 2019	28-35
المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات وضعف الإيرادات في الجزائر من 2000الى 2019	35-39
المبحث الثاني: الميزان الجاري في الجزائر من 2000 الى 2019	39
المطلب الأول: مفهوم الميزان الجاري الجزائري من2000 الى 2019	40
المطلب الثاني: تطور الحساب الجاري في الجزائر للفترة 2000-2019	40-45
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الموازنة العامة على تغير رصيد الحساب الجاري من خلال برنامج ARDL	45-57
الخاتمة	59-61
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تطور الإيرادات والنفقات في الجزائر للفترة 2000-2019	25
(2-1)	تطور نسب بعض مؤشرات المالية بدلالة GDP للفترة 2000-2019.	27
(3-1)	الموازنة التفصيلية (الايرادات والنفقات) ونسبها من الناتج الداخلي الإجمالي للفترة 2000-2019	30-29
(1-2)	تطور الرصيد الخارجي الجاري في الجزائر للفترة 2000-2019.	38-37
(2-2)	تطور قيم الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2000-2019	39
(3-2)	تطور مختلف مكونات الحساب الجاري في الجزائر للفترة 2000-2019.	41-40
(1-3)	نتائج اختبار ديكي فيلر ADF	49
(2-3)	فترات الابطاء المثلى للنموذج	50
(3-3)	تقدير النموذج مع اختبار BOUND TEST	51
(3-3)	نموذج تصحيح الخطأ ECM	53
(4-3)	اختبار الارتباط الذاتي وتجانس تباين الأخطاء	56
(5-3)	تجانس(ثبـــات)تبـــاين البواقي(الأخطاء) لنموذج	56

قائمة الاشكال

الرقم	الاشكال	الصفحة
(1-1)	مراحل إعداد الميزانية	23
(2-1)	تطور نفقات والإيرادات العامة ورصيد الموازنة في الجزائر للفترة 2000–2019.	26
(1-2)	تطور رصيد الميزان الجاري في الجزائر للفترة (2000–2019	38
(1-3)	فترات الإبطاء المثلى لنموذج	46
(2-3)	يمثل القيم المقدرة والحقيقية وبواقي النموذج.	50
(4–3)	التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج	51
(5–3)	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج	53

مقدمة عامة

المقدمة

تعتبر العلاقة ما بين الموازنة العامة و الميزان الجاري من القضايا الاقتصادية الهامة حيث لوحظ في الكثير من الدول سواء في المتقدمة أو النامية حيث يتزامن التغير الموازيني مع التغير في الميزان الجاري و هذه الظاهرة تعرف بالعجز التوأم كما يعتبران من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية للدول إدا أنها يبرزا صورة المالية لاقتصاديات الوطن فالموازنة تبرز الإيرادات العامة التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة من جهة ،ومن جهة أخرى تبين صورة انفاق تلك الإيرادات، ونتيجة هذه العلاقة التكاملية بين الإيرادات العامة و النفقات العامة تبرز اشكالية عدم كفاية حصيلة الإيرادات لتغطية النفقات العامة خصوصا أن هذه الأخيرة تعرف تزايدا مستمرا خلال هذه الفترة نتيجة تزايد عدد السكان من جهة و تزايد التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية من جهة أخرى مما أدى إلى انتشار واسع لظاهرة العجز الموازيني في العديد من الاقتصادات سواء متقدمة او في طريق النمو الامر الذي يأثر سلب على اقتصاد الكلي للبلد سواء القوانين وكذلك التوازنات الخارجية التي تعرف بالميزان التجاري و الجزائر على غرار بقيمة الدول النامية سعت الى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ، مستغلة في ذلك إراداتها النفطية .لكن تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية وانكماش اقتصاد العالم اثبت فشل السياسة الاقتصادية المتبعة و أدخل أزمة المديونية الخارجية. ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية:" هل يؤثر رصيد الموازنة العامة على رصيد الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة (2000 الى 2019)؟"

ولتوضيح معالم الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الموازنة العامة؟
- ما هو الحساب الجاري؟ وما مكوناته؟
- ما نوع العلاقة التي تربط بين الحساب الجاري والموازنة العامة؟

الفرضيات

- وجود علاقة طويلة الاجل بين رصيد الميزان الجاري والموازنة العامة.
- توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة وعجز في الميزان الجاري

أهمية الموضوع

تكمن أهمية البحث من خلال التركيز أحد المشكلات التي تعاني منها بلدان العالم عموما والبلدان النامية خاصة والمتمثلة في العلاقة المتبادلة بين الموازنة العامة والحساب الجاري في الجزائر فضلا عما تفرزوه هذه المشكلة من أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية على تلك البلدان التي تعاني منها مما يستدعي اتخاد الإجراءات الازمة للقضاء عليها ومعالجة الاثار المترتبة عليها.

الهدف من اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع لأهميته الاقتصادية لكل البلدان النامية والمتطورة منها ولأنه يمس كل متغيرات الاقتصاد الوطني.

منهجية البحث:

من أجل الإجابة عن إشكالية الموضوع واختبار فرضيتها تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الأدبيات الخاصة بالموضوع والمنتقاة من مراجع مختلفة كماهية الموازنة والحساب الجاري، كما استخدمنا المنهج التحليلي القياسي بالاعتماد على برنامج ardl في الفصل الثاني.

صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث علمي من المشاكل والصعوبات وخلال إعدادنا للموضوع تعرضنا الى:

- نقص في المراجع والدراسات السابقة والكتب المتعلقة بالموضوع المذكرة .
- نقص في الاحصائيات .
- ظهور وباء كورونا الذي أدى الى التراجع في العمل ونقص المعلومات.

هيكل الدراسة:

من أجل التوصل الى الغاية من هذه الدراسة قسمنا بحثنا الى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، وقمنا بتقسيم الفصل الأول الى ثلاث مباحث والفصل الثاني الى مبحثين وكل مبحث يتضمن عدادا من المطالب والفروع.

حيث تناول الفصل الأول الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة من ماهية الموازنة العامة وماهية الحساب الجاري بالإضافة إلى الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فتناول الدراسة القياسية لأثر الموازنة العامة على رصيد الحساب الجاري فكان المبحث الأول دراسة لتطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 والمبحث الثاني دراسة تطور الحساب الجاري في الجزائر للفترة 2000-2019 ولمبحث الثالث احتوى على تطبيق برنامج ARDL من أجل تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة

الفصل الأول

تمهيد

ان تطور دور الدول في المجتمعات الحديثة ,خاصة منه الدور الاقتصادي أدى الى الاهمية البالغة التي تعطى للموازنة العامة باعتبارها أداة هامة في عملية التنمية الاقتصادية ومن هدا المنطلق سوف نتطرق الى مدى تأثير هده الموازنة على الحساب الجاري للدولة الدي يتضمن صادرات الشريكات المضيفة وإيراداتها من السلع و الخدمات .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الموازنة العامة والحساب الجاري

للموازنة العامة والحساب الجاري دورا كبيرا في اقتصاد أي بلد لما لهما من أهمية بالغة في برامج العمل السياسي والاقتصادي فالموازنة تساعد على معرفة قيمة النفقات والإيرادات المتوقعة خلال سنة مالية مقبلة أما الحساب الجاري الذي يعرف ايضا بالميزان الجاري يعتبر المؤشر الذي نقيس بيه الفرق بين الصادرات والواردات من بضائع وخدمات وغيرها.

المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة الأداة الرئيسية في تحقيق انجازات الأداء العام، والوسيلة التي تستخدمها السلطة للاستدلال على أجهزتها سواء التشريعية أو التنفيذية والرقابية، من خلال النطر إلى المدخلات ومخرجات هذه الموازنة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: نشأة وتعريف الموازنة العامة

الموازنة العامة تعد أداة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واهم من ذلك التنمية السياسية فاذا ما تم اعدادها ووضع السبل الكفيلة بتحقيق أكبر قدر من الأرباح والايرادات لخزينة الدولة فان ذلك سيسهم برقي الدولة

أولا: نشأة الموازنة العامة

لم تنشأ الموازنة العامة بمفهومها العلمي الراهن إلى بعد نشوة فحين كان المجتمع يعيش حياة قبلية بدائية , لم يكن ثمة حاجة للموازنة وبعد أن انتظام المجتمع بشكله الحديث في شكل دولة تقوم على رأسها الحكومة بتسيير أمورها العادية من خلال صرف مجموعة النفقات , والتفكير في احضار مجموعة الايرادات والعمل على الموازنة

يعتقد أن الرمان هم أول من قام بتنظيم ايرادات الدولة ونفقاتها في إطار الموازنة العامة ,نطرا لاتساع رقعة الإمبراطورية ,ويقال أن الموازنة الرومانية كانت توضع حينئذ لمدة 5سنوات .[1]

في القرن 17 فقد تسلم البرلمان الإنجليزي الصلاحيات المالية المتعلقة بضرائب وإنفاقها عندئذ تبلورت فكرة أما الموازنة بمعناها العلمي الحديث , فانتقلت أمانة الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة .

وكانت فرنسة الدولة الاولى التي اقتبست فكرة الموازنة ,كما كانت الدولة الأولى التي أدخلت عليها كثيرا من التحسينات على اثر الثورة الفرنسية سنة 1789م ,ومن التحسينات الهامة التي أدخلتها على الموازنة أن سلطة

[1] فهمي محمود شكري ، **الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها** ،المؤسسة الجامعية لدراسات و النشر ، الاردن ،الطبعة الاولى ، ص 100 .

تشريعية أصبحت لا تكفي لي مناقشة الإيرادات والنفقات وتصديقها والإذن لها بل أصبح يحق لها مصادقة استعمال الأموال العمومية من قبل السلطة التنفيذية.[1]

ثانيا: تعريف الموازنة العامة

يمكن تعريف الموازنة العامة من خلال الآتي:

يرى الدكتور قحطاب بالسيوفي في كتابه بأن الموازنة العامة هو صك تعدد سلطة التنفيذية، يتضمن تقديرات مفصلة لنفقات الدولة التي تلتزم القيام بيها ولمواردها الازمة لتمويل هذه النفقات، حيث يعرض على السلطة التشريعية مناقشة ما تراه مناسبا منه في صيغة قانونية، يسمح بموجبها للسلطة التنفيذية القيام بمهامها الجبائية والانفاق خلال فترة زمنية محددة.

كما يعرفها المفكر باسل في كتابه ميزانية الدولة على انها عبارة عن أداة من خلالها تقوم الحكومة باقتطاع وتوزيع جزء من الثروة بغية تحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية.

وعرفها ايضا الدكتور حسن حجازي انها تقدير للإيرادات العامة و النفقات العامة ، عن مدة قادمة ، فهي خطة مالية للدولة ، تهدف الى اشباع الحاجات العامة في ضوء الظروف و الاهداف السياسية و الاقتصادية و المالية القائمة في المجتمع ، فهي المرآة التي تعكس نشاط الدولة وتعبر عن دورها .
من هنا نستخلص تعريفا موجزا للموازنة العامة " تقدير تفصيلي لنفقات الدولة و ايراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، معتمدة من السلطة التشريعية المختصة، وذلك من اجل وضع خطة مالية لتحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي يسعى المجتمع الى تحقيقها . [2]

–والموازنة العامة هي عبارة عن" وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان، تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة".[3]

الفرع الثاني: المبادئ الاساسية لإعداد الموازنة العامة

يتطلب اعداد الموازنة العامة مجموعة من القواعد أو المبادئ التي تكون الإطار الفني لتحضير الموازنة العامة، ويؤدي العامل بهذه المبادئ الى تحقيق بعض أهداف الموازنة العامة.

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص 103

[2] نور محمد لمين ، **دور الموازنة العامة في الاقتصاد** ، رسالة ماجيستار ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012/2011 ، ص 30

[3] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 317.

أولا: مبدأ السنوية

يقصد بمبدأ الموازنة السنوية أن توضع تقديرات للموازنة العامة للدولة لفترة زمنية محددة بسنة واحدة ، وتعد انجلترا من أوائل الدول التي طبقت هذا المبدأ خلال القرن 17 م ، وتنص العديد من دساتير و القوانين المالية في مختلف الدول على سنوية الموازنة العامة، حتى اصبحت احدى القواعد الاساسية عند اعداد وتحضير الموازنة العامة للدولة ، غير أن تاريخ بداية السنة المالية محل اختلاف بين الدول فمثلا في فرنسا تتوافق السنة المالية و السنة المدنية إذ تنفد الموازنة العامة ما بين 01 جانفي و 31 ديسمبر من كل سنة ، اما في بريطانيا و اليابان و كندا فالسنة المالية تبدأ من 01 افريل، أما في الولايات المتحدة الامريكية فتبدأ في 01 أكتوبر .

وتعود اسباب اختيار السنة كفترة زمنية قياسيا للموازنة العامة الى :

أ . صعوبة تقدير و التنبؤ بإيرادات الدولة و نفقاتها، إذا كانت لفترة طويلة ، أي أكثر من سنة واحدة .

ب . إطالة فترة الموازنة لأكثر من سنة يقود الى ضعف الرقابة عليها.

ج . ضرورة احتواء الفترة الزمنية القياسية على كافة المواسم والمحاصيل والسنة هي الفترة الزمنية التي يتوفر فيها هذا الشرط .

ثانيا: مبدأ وحدة الموازنة

يقتضي الالتزام بهذا المبدأ أن تدرج الحكومة كل الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة، أي تكون للدولة موازنة واحدة ، وحدة الميزانية تعتبر نتيجة طبيعية لوحدة الجهاز المركزي للحكومة ووحدة الموارد التي يستعين بها لتأدية مهمته، فالحكومة تمثل وحدة متكاملة في الوظائف التي تقوم بها عن طريق أقسامها المختلفة، ترجع أهمية هذا المبدأ إلى أنّه يؤدي إلى عرض الميزانية في أبسط صورة ممكنة، حتى يتسنى لمن يهمه الأمر التعرف وبسرعة على كميات وأنواع النفقات والإيرادات الواردة في مشروع الموازنة كما يسهل مهمة السلطة التشريعية في الاعتماد.

استثناءات مبدأ وحدة الميزانية: هناك عدة استثناءات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

– الموازنات المستقلة: وهي موازنات منفصلة عن الموازنة العامة؛ وتعود إلى مؤسسات مستقلة أي ميزانيات المصالح التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية. [1]

– الموازنات الاستثنائية: وهي ميزانيات منفصلة عن الموازنة العامة وتتضمن نفقات وإيرادات استثنائية لمشاريع إنمائية عامة.

– الميزانيات الملحقة: الاعتمادات التكميلية والناتجة عن التعديلات الممكنة على الموازنات الإضافية

– حركة النقود (عمليات الإخراج من الموازنة العامة): ويقصد بها العملية التي يتم من خلالها نقل نفقة إلى ذلك الحين كانت مسجلة في الموازنة أو كان ينبغي أن تدرج نظريا ليتم قيدها في حسابات أخرى مثل تمويل الاستثمارات المخططة، المساهمات الخارجية ....الخ .

خصائص مبدأ وحدة الموازنة

*يتصف هذا المبدأ بالوضوح و السهولة لمن يريد أن يقف على حقيقة المركز المالي للدولة ، حيث أن للدولة حسابا واحدا .

*يؤدي إلى سهولة تحديد نسبة الإيرادات و النفقات العامة إلى مجموع الدخل القومي بوجود أرقامها في وثيقة واحدة .

*يساعد السلطة التشريعية على أن تفرض رقابتها على تخصيص النفقات العامة حسب وجوه الإنفاق الأكثر ضرورة.

*يحول مبدأ وحدة الميزانية دون تلاعب الجهاز الحكومي في ماهية الإنفاق و الاعتماد.

*يكشف عن إساءة استعمال النفقات العامة و عن التبذير في إنفاقها.

*يدعم أسلوب التخطيط لأن الموازنة العامة ما هي إلا الوجه المالي للخطة الاقتصادية .

ثالثا . مبدأ الشمولية

يقصد بهذا المبدأ أن تكون الميزانية عامة و شاملة لكل الإيرادات و لكل النفقات المتعلقة بالدولة ،دون أي زيادة أو نقصان، ودون تخصيص إيرادات معينة لتغطية نفقات معينة.

فمبدأ العمومية يقضي بأن تظهر تقديرات كافة الإيرادات و النفقات العامة بصورة تفصيلية في ميزانية الدولة ، دون

[1] فهمي محمد شكري، مرجع سبق دكره، ص 196

إجراء مقاصة بين الإيرادات و النفقات التي تصرف في سبيل تحصيلها ، و دون إجراء أي مقاصة بين المبالغ المقدر إنفاقها، و ما قدد تدره هذه النفقات من الإيرادات ، و الالتزام بهذا المبدأ يتيح لكل من السلطة التنفيذية و التشريعية الوقوف على كافة المبالغ التي تنفقها و تحصلها الوحدات الحكومية ، فتستطيع بذلك من مراقبة الإنفاق الحكومي و محاربة الإسراف و تقييم الأداء و العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية .

ووفقا لهذا المبدأ فإن كل الإيرادات تدخل إلى الخزينة العمومية دون تخصص ثم توزع بعد ذلك حسب احتياجات كل مصلحة . إلا أن هناك استثناءات هي :[1]

*إذا اقترضت الدولة لتمويل مشروع معين، فلا يجوز لها تخصيص ذلك القرض لأوجه إنفاق أخرى.

*قد تخول الدولة لبعض مصالحها تخصيص إيراداتها لتغطية نفقاتها مثلما هو الحال بالنسبة للمرافق ذات الميزانيات الملحقة (كالبريد و المواصلات).

بالرغم من أن مبدأ شمولية الميزانية العامة للدولة يوضح كامل عناصر الإيرادات و النفقات العامة ، و يسهل الرقابة إلا أن له عيوب أهمها:

*أنه لا يشجع على الاقتصاد في الإنفاق، و ضغط تكاليف المصلحة، حيث أن كل توفير لهذه الأموال يعود إلى الموازنة العامة للدولة و ليس إلى المصلحة أو المرفق صاحب الوفر.

*كما أنه لا يشجع القائمين على إدارة المصلحة أو المرفق على العمل على زيادة الإيرادات بهدف الاستفادة منها في تحسين الأداء .

*يؤدي التقيد بحرفية هذا المبدأ في بعض الحالات إلى نتائج غير مقبولة عمليا ، كما أنه لا يساعد على استعمال الأساليب التجارية الحديثة في إدارة المرافق العامة.

رابعا: مبدأ التخصيص

يطلق عليه أيضا مبدأ تخصص الاعتمادات، يقصد به تخصيص مبلغ محدد لكل وجه من وجوه الإنفاق العام، اي أن النفقات العامة تفصل في توزيعها وتخصص في الميزانية العامة، ولا تدرج بشكل إجمالي و بذلك فإن الحكومة تكون ملزمة في الاعتمادات و السير ضمن تفصيل و توزيع النفقات عند إنفاقها، و حسب حدود و إجازة السلطة التشريعية.

و لهذا المبدأ استثناءات أهمها:

*النقل: و هو الاخطر ، لأنه يغير من طبيعة النفقة ، و بالتالي لا بد من توفر شروط معينة لإجراء النقل.

*التحويل: أقل خطورة من النقل ، لأنه لا يغير طبيعة النفقة ، بل يغير من الشخص القائم على النفقة.

*الأعباء المشتركة: أثناء توزيع النفقات ، تترك مثل هذه الأعباء ليتم توزيعها فيما بعد من طرف السلطة التنفيذية

[1] فهمي محمد شكري ، مرجع سوبق دكره ، ص 198

على مختلف الوزارات.

*الأرصدة السرية : هي أموال عمومية ، لا تخضع لأحكام الميزانية العامة ، و لا لأحكام المحاسبة العمومية، فهي مبالغ موضوعة بين أيدي السلطة التنفيذية.[1]

خامسا: مبدأ توازن الميزانية

يقصد بهذا المبدأ أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة، وتعتبر الميزانية في حالة فائض إذا زادت الإيرادات عن النفقات العامة، أما إذا كانت النفقات أكبر من الإيرادات فتعتبر الميزانية في حالة عجز، مما يضطر الدولة إلى تمويل ذلك العجز إما عن طريق الاقتراض العام أو أساليب أخرى.

قد شهد هذا المبدأ تطورا في الفكرة الواقع المالي والاقتصادي ، يرافقه تطور مفهوم الموازنة العامة، و تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية .

*توازن الموازنة في الفكر المالي التقليدي :ينصرف إلى تساوي جانبي الموازنة ، أي تساوي النفقات العامة العادية مع الإيرادات العامة العادية و بشكل دوري و منتظم.و كان يعتبر هذا المبدأ غاية يجب تحقيقها في جميع الظروف و الأحوال، و ترتب عن هذا المبدأ في الفكر التقليدي نتيجة (لا يمكن للدولة اللجوء للإيرادات العامة غير العادية لتغطية النفقات العامة العادية ، و لا يجوز لها أيضا أن تزيد نفقاتها العامة العادية أي لا يجوز أن يوجد عجز في الميزانية العامة).

* توازن الميزانية في الفكر المالي الحديث :لقد انتقد الفكر الحديث الفكر التقليدي ، و أثبت خطأ الفروض التي يقوم عليها ، و أوضح الفكر الكنيزين أن الاقتصاد لا يحقق التوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل ، هذا يعني وجود موارد اقتصادية غير مستقلة ووجود البطالة مما يتطلب تدخل الدولة نظرا لعدم قدرة القطاع الخاص على رفع الطلب الفعلي لزيادته و تعويض النقص فيه ، عن طريق تشجيع الإنفاق الخاص و زيادة النفقات العامة ، حتى تبعث النشاط الاقتصادي ، و تشهد نموه واستقراره .

فمحور التمييز بين النظرة التقليدية و الحديثة للموازنة يرتكز في أن التقليدية تنظر إلى المشاكل المالية بمعزل عن الحياة الاقتصادية للمجتمع بينما تدمج النظرة الحديثة هذه المشاكل .[2]

[1] فهمي محمد شكري ، مرجع سوبق دكره ، ص 200

[2] فهمي محمود شكري ، مرجع سبق دكره ، ص 201

الفرع الثالث: أنواع الموازنة العامة

أولا: موازنة البنود

ويتم بموجبها تصنيف النفقة "لنوعيتها وليس وفقا" للغرض منها ، بمعنى أن يتم حصر المصروفات ذات الطبيعة الواحدة في مجموعات متجانسة رئيسية وفرعية وبصرف النظر عن الادارة الحكومية التي تقدمها ،ثم بعد دلك يتم تقسيم النفقات الى فئات رئيسية تسمى (الابواب)حيث يتم تقسيم هذه الابواب الى بنود فرعية . [1]

ثانيا: موازنة الاداء

هي ذلك التصنيف الذي ينقل التركيز من وسائل القيام بالعمل الى العمل المنجز نفسه، بمعنى أنها تبين الأهداف التي تطلب الاعتمادات المالية وتكاليف البرامج المقترحة للوصول الى تلك الأهداف. وتعتمد موازنة الأداء على ثلاث عناصر هي

- ✓ تصنيف البرامج الإجراءات الحكومية الى مجموعات أساسية.
- ✓ قياس الأداء المستنتج من التكلفة المعتمدة لتلك البرامج .
- ✓ اتباع الإدارة العلمية في كيفية استهلاك الموارد المتاحة واستغلالها بشكل أمثل

ثالثا: موازنة البرامج والأداء

هناك ثلاثة عوامل رئيسية ساعدت على طهور وانتشار موازنة البرامج والاداء وهي:

- ✓ اهمال موازنة الاداء لعنصر التخطيط
- ✓ ازدياد اهمية تحليل الاقتصادي وظهور الرغبة في ادخال اساليب علمية حديثة في اتخاد القرار.
- ✓ كبر حجم النفقات العامة في الموازنة العامة وزيادة اثارها على الاقتصاد الوطني

متطلبات موازنة الأداء

التخطيط: يعني التنبؤ بما سيكون في المستقبل، مع الاستعداد لهذا المستقبل

البرامج: بيان البرامج والمشاريع الرئيسة التي ستنفذها الاجهزة الحكومية ، ومن ثم تقسمها الى برامج فرعية .

تحليل البدائل: أي اجراء دراسة تحليلية متعمقة للطرق البديلة لتحقيق الاهداف بهدف تحديد التكاليف

التقييم: أي تقييم البرامج الحكومية من اجل تحسين عملية التنفيذ.

[1] محمد ساحل، **أسس الموازنة العامة للدولة** ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2019 ، الطبعة الاولى ، ص 96

رابعا: موازنة ذات الاساس الصفري

وهي نظام يفترض عدم وجود أي خدمة او نفقات في بداية السنة المالية مع الاخذ في الاعتبارأكثرالطرق فعالية في الحصول على مجموعة من المخرجات بأدنى تكلفة ممكنة. فهي عملية تخطيط تتطلب من كل مدير اداري يبرر جميع محتويات موازنته بالتفصيل مبتدأ من نقطة الصفر. من خلال مراجعة وتقييم البرامج والمشاريع الحالية بطريقة منتظمة على اساس التكلفة والعائد الفعال.[1]

خامسا: الموازنة التعاقدية

هي محاولة اعادة تشكيل الموازنة العامة على انها نظام عقد صفقات بين جهة منفذة والحكومة المركزية، بمعنى ان تقوم الحومة بطرح مشاريعها وبرامجها المستقبلية امام الجميع (قطاع خاص وعام) بغرض الفوز بمتعاقدين ينفدون تلك المشاريع باقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب شريطة ان تحقق لك البرامج والمشاريع الاهداف المخطط لها.

الفرع الرابع: أهمية الموازنة العامة

للموازنة العامة للدولة أهمية كبرى لأنها تعبر عن برنامج العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكومة خلال الفترة المالية المقبلة وبعبارة أخرى فان الموازنة العامة للدولة لها دلالة سياسية واقتصادية والاجتماعية .

تتمثل هذه الاهمية فيما يلي :

- وسيلة فعالة وأساسية في تحقيق الانجازات التي تطمح الدولة إلى تحقيقها في السنة المالية القادمة.
- أداة هامة تستعين بها السلطة التشريعية للتحقق من مدى كفاءة أجهزة الدولة.
- منح السلطة التشريعية القدرة على تقييم المدخلات والمخرجات الناجمة عن الموازنة ومدى فاعليتها في تحقيق الأهداف التنموية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.
- توسيع نطاق دور الدولة ومدى تدخلها في كافةِ أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الجغرافية الخاصة بها.
- أداة هامة في ترسيخ جذور السياسة المالية التي تنتهجها الحكومات في إدخال الأهداف السياسية الاقتصادية حيز التحقيق.
- توثيق كافة ما تم استلامه أو إنفاقه من أموال في الخدمات.
- تحقيق التوازن بين شقّي الميزانية السنوية من إيرادات ومصروفات.

[1] نفس المرجع السابق ، ص 103

- وضع التوازن العام في الاقتصاد القومي في موضع اهتمام[1]

المطلب الثاني: ماهية الميزان الجاري

يعتبر ميزان الدفوعات سجل محاسبي يسجل فيه كافة المبادلات و العمليات الاقتصادية بين المقيمين في بلد وغير مقيمين خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة هذه العمليات بطبيعتها كثيرة ومتنوعة، لذا وجب على الحكومات تقسيم هذا السجل إلى حسابين أساسيين والحساب الذي سوف نتطرق له في مذكرتنا هو الميزان الجاري، يحتوي كل منهما على عمليات اقتصادية لها الهدف نفسه .

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات قد يبدو مفهومًا غاية في التعقيد، لكن الحقيقة أنه ليس إلا دفتر كبير تُسجِل فيه الدولة الأموال التي تدخل إلى بلدك والتي تخرج منه.

عرف هاشم حيدر ميزان المدفوعات بأنه السجل الذي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات والشركات في دولة ما، مع الأفراد والمؤسسات والشركات في باقي دول العالم، ومن ثم يتم تسجيل العمليات المالية التي تتم بينهم سواء التي تدفعها الدولة أو التي تحصلها وذلك خلال مدة زمنية عادة سنة.

كما يمكن تعرف ميزان المدفوعات بأنه تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدول والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة . [2]

اولاً : خصائص ميزان المدفوعات

يمكن استخلاص التعاريف السابقة العناصر التالية

- يوضح المدفوعات كافة المعاملات الاقتصادية لدول مع الخارج ، سواء كانت معاملات تجارية او مالية ، خدمات او اعانات طالما تولد حقوقا للمقيمين لدى غير مقيمين او حقوقا لغير المقيمين في مواجهة المقيمين ، ويستوي في ان يتم قضاء قيمة هذه المعاملات بصورة فوريا وأجيلا ، او حتى بدون مقابل (منح او هدايا) ، وبدلك تخرج كافة المعاملات الاقتصادية الداخلية التي تتم بين المقيمين داخل اقليم الدولة من نطاق ميزان المدفوعات الدولية .

- إن المبادلات الاقتصادية التي تدرج في ميزان المدفوعات هي المبدلات التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الاخرى ويقصد بمقيمين الافراد و المشروعات وهيئات العامة تابعة لدولة من ناحية الاقتصادية

[1] نور محمد لمين ، مرجع سبق دكره ، ص 50

[2] نفس المرجع ، ص 60

التي تمارس نشاطها المعتاد ، داخل إقليم الدولة ولو لم تكن تابعة لدولة من ناحية السياسية أي تحمل جنسية الدولة ، ومن ثم فالمعاملات الاقتصادية الدولية بين الحكومات تخرج من نطاق ميزان المدفوعات وتدرج في ميزانية الدول العامة .

– يسجل ميزان المدفوعات كافة المعاملات ومبادلات التي تتم خلال فترة زمنية ، أي أنه يقوم بتسجيل تدفقات متتالية من المعاملات في فترة زمنية معينة ، وعلى ذلك يمكن تفرقة بين ميزان المدفوعات ، وميزان الدائنة ومديونة الدولية ، يسجل الحقوق والديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة زمنية معينة إذا أنه يسجل الأصول والخصوم الدولة في لحظة معينة ، أي يبين مركزها من ناحية الدائنة ومديونة في هذه الحظة ، وذلك يعكس ميزان المدفوعات الذي يسجل تيارا من المدفوعات خلال فترة زمنية .

– فميزان المدفوعات يرصد كافة العمليات الاقتصادية الدولية التي تمت خلال فترة زمنية معينة هيا في الغالب سنة ، أي أنه يتعلق بعمليات تم بفعل ودفع الدين الناشئ عنها خلال تلك الفترة ، ومع ذلك فقد يقع ابرام العملية ودفعها في تاريخين لا تاريخ واحد فالمبادلة قد تعقد وتدفع فورا وقد لا يتم الدفع الا بعد أجل قصير او أجل طويل، ويكثر العمل في تجارة الدولية أن تبرم العملية اولا ام الدفع يكون بعد 60 يوما ، وميزان المدفوعات لا يهتم الا بتلك العمليات التي عقدت و دفعت خلال مدة سنة ، اما إذا عقدت الصفقة وتمت التسوية بعد مدة سنة فإنها تعتبر من وجهة نظر تحاسب الدولي كأنها لم تعقد بعد ومن ثم لا تدرج في الميزان الا بعد التسوية

– ولا توجد قاعدت محددات في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان ، فقد تبدأ في أول جانفي وتنتهي في نهاية ديسمبر من نفس العام او تبدء مع بداية أفريل وتنتهي مع نهاية شهر مارس في العام التالي .

– وقد تكون هذه المدة أقل من سنة او ربع سنوية أي كل 3 أشهر مثل الولايات المتحدة الامريكية و معظم الدول المتقدمة اقتصاديا وذلك لمساعدة السلطات المختصة على المعرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ولأتخاد الاجراءات المناسبة بدلا من الانتظار حتى نهاية العامة .

– يتم القيد في ميزان المدفوعات وفقا لمبدئ القيد المزدوج مما يجعله بضرورة متوازنا ، أي تكون المديونية والدائنين متساويا دائما ويعني ذلك أن أي عملية او مبادلة دولية تطهر مرتين في ميزان المدفوعات ، في الجانب الدائن مرة وفي الجانب المدين مرة أخرى

وبتعبير أخر تظهر عملية البيع (الصادرات) في الجانب الدائن ثم المدفوعات المتحصلة عنها من الخارج في الجانب المدين ما يجعله بضرورة متوازنا دائما وهذا التوازن يعني ما تؤديه الدولة للخارج لا يزيد عن الارادات التي حققتها خلال نفس الفترة ، وعادة ما يكون هذا توازن من ناحية المحاسبية فقط ولا يخلو ذلك من وجود اختلالات من ناحية الواقعية.[1]

[1] نفس المرجع ، ص 62

ثالثا : أهمية ميزان المدفوعات

– يقدم معلومات هامة من درجة ارتباط الاقتصاد القومي باقتصاديات العام الخارجي.

– تعتبر بيانات الميزان المدفوعات أداة لقيم وتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي

– يظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الاجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل .

– يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد كما يسمح بحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية .

ويتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري وحساب رأس المال و حساب التسويات الرسمية وسوف نتطرق اليهم في الفرع الثاني نت هذا المطلب

الفرع الثاني : الميزان الجاري

يعتبر ميزان الجاري من بين مكونات ميزان المدفوعات يقوم بتسجل المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة .

عرف فايز عبد الهادي أحمد الميزان الجاري على أنه رصيد التجارة الدولية من السلع والخدمات بين مقيمي الدولة والمقيمين خارج الدولة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة ، ولدلك يعتبر الميزان الجاري من أهم قسمي ميزان المدفوعات لأنه يتعلق بصادرات و الواردات من السلع و الخدمات وبتالي يرتبط بحجم وقيمة الانتاج و الدخل في الدولة ، فهو يعكس حجم وهيكل الدخل القومي وبذلك فهو يؤثر بحساسية على الاقتصاد القومي ، فزيادة فائض الميزان الجاري يعني أن إنتاج الدولة من السلع والخدمات يفوق الاستهلاك من السلع والخدمات ، وعجز الميزان الجاري يعني أن إنتاج الدولة من السلع والخدمات لا يكفي الاستهلاك المحلي و هو ما يمكن أن يتسبب في مشكلة في هيكل الاقتصاد القومي .

ويعرف ايضا على أنه قسم من ميزان المدفوعات لتحديد التدفق الداخل والتدفق الخارج للبضائع والخدمة في البلاد و العوائد على الاستثمارات في كل من القطاعين العام الخاص ، تدخل هي الأخرى في الحساب الجاري.

يسجل الحساب الجاري ثلاثة أنواع من عمليات انتقال الأموال بين اقتصاد الدولة واقتصاديات الدول الأخرى. ويتم هذا التسجيل عن طريق حساب الفرق بين الأموال التي تدخل إلى الاقتصاد والأموال التي تخرج منه.

- فبالنسبة لصادرات السلع وارداتها والخدمات، فيتم حساب الفرق بينها في حساب يسمى الميزان التجاري.
- أما الأرباح الناتجة عن الاستثمارات في الخارج فيتم تسجيلها فيما يسمى بميزان الدخل.

- وأخيرًا، يتم تسجيل التحويلات المباشرة في ميزان التحويلات[1]

أولا: الميزان التجاري

يعبر الميزان التجاري على أنه الفرق بين قيمة الواردات والصادرات لدولةٍ مُعينةٍ خلال فترةٍ مُعينة وهُو جُزء من وحدة اقتصادية أكبر وهُو ميزان المدفوعات،وعادة ما يتم التعبير عن الميزان التجاري بوحدة عملة الدولة أو الاتحاد الذي تتبع له، مثل: الدولار للولايات المُتحدة أو اليورو للاتحاد الأوروبي.
ويُستخدم الميزان التجاري من أجل قياس القُوة النسبية لاقتصاد الدُول، ففي حال قامت الدولة على تصدير قيمة أكبر مما تستورد فإن هذا يؤدي لحدوث الفائض التجاري لديها أو ما يعرف باسم الميزان التجاري الإيجابي، بينما إذا كانت قيمة ما تستورد الدول أكبر من قيمة ما يتم تصديره فإن هذا يعرف باسم الميزان التجاري السالب،ومن الأمثلة على ذلك ما حصل في عام 2019 حيث كان لألمانيا أكبر فائض تجاري من خلال حساب الميزان التجاري ويليها اليابان والصين، بينما واجهت الولايات المُتحدة عجزًا تجاريًا. [2]

مكونات الميزان التجاري:

تصنف المُنتجات الاقتصادية في حساب الميزان التجاري إلى سلع أو خدمات والتي تُؤثر بطريقة مباشرة على قيم الصادرات والواردات، كما وتتأثر بالعديد من العوامل التي تتحكم بأسعار هذه السلع والخدمات ومنها ما يأتي

- **السلع:** يقصد بها السلع الملموسة والتي يتم إنتاجها بطريقة محلية، على سبيل المثال: الأغذية والأدوية والسيارات ومصادر الطاقة.
- **الخدمات:** وتعتمد الخدمات على التفاعلات البشرية التي تقوم على تقديم الدعم أو تتحمل مسؤولية أداء مهمة ما، ويُمكن أن يكون نطاق الخدمات في العديد من الأماكن، مثل: أماكن الترفيه والتعليم والمبيعات والرعاية الصحية.
- **أسعار السلع والخدمات:** حيث تتأثر أسعار السلع والخدمات بالعديد من العناصر ومنها:
- **تكاليف الإنتاج:** تتأثر أسعار السلع والخدمات مبدئيًا بتكاليف الإنتاج، مثل: المواد الخام ومصاريف التخزين والمصروفات الشخصية.
- **هامش الربح:** يتم إضافة هامش الربح وفقًا لنسبة العرض أو الطلب المحلية والتي يُمكن أن تتغير بشكلٍ موسمي كما تتأثر بالظُروف الاقتصادية والمالية، كالتضخم والضرائب.

[1] وليد عيدي عبد النبي ، **أثر ميزان المدفوعات على الاقتصاد** ، أكديمية نشر ، عمان ،2018، ص 50
[2] نفس الرجع ، ص 30

- **الطلب الأجنبي:** ويعد هو المحدد النهائي للأسعار خاصةً إذا كانت قيمة العملة الأجنبية أكثرَ قيمة من العملة المحلية مما سيُؤدي لارتفاع أسعار التصدير [1]

ثانيا: ميزان الدخل

يضم ميزان الدخل التعاملات الخاصة بعوائد الاستثمارات في الخارج. وعلينا أن نشير هنا إلى أن هذا الميزان يحتوي فقط الدخل الناتج عن استثمار رأس مال مواطني دولة ما في اقتصاد دولة أخرى. حيث يتم القيام باستثمار أو إنشاء مشروع في دولة أخرى ثم تحويل أرباح هذا الاستثمار إلى الدولة الأصل.

لنوضح الأمر أكثر بمثال: لنفترض أنك قررت المخاطرة وشراء أسهم من بورصة لندن، وحققت ربحًا عن طريق بيع هذه الأسهم بسعر أكبر مما اشتريت به. ثم قمت بتحويل هذه الأرباح على حسابك البنكي في دولتك. هذا يعني أن هذه الأرباح (الدخل) قد خرجت من الاقتصاد البريطاني ودخلت إلى اقتصاد دولتك[2]

ثالثا: ميزان التحويلات المباشرة

ويضم التحويلات التي يقوم العاملون في الخارج بتحويلها لي داخل الوطن مثال: المواطن المصري المغترب في السعودية. وكذلك التحويلات الفردية بين الدول والمؤسسات كالإعانات التي تمنحها الأمم المتحدة للدول الفقيرة مثلا.[3]

[1] أميرة بوقطة ، **أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات** ، كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسير ، جيجل ، مذكرة ماستار ، 2018/2017 ، ص45

[2] نفس المرجع ، ص 48

[3] نفس المرجع ، ص 50

المبحث الثاني: العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري

يحظى هذا موضوع باهتمام خاص من قبل واضعي السياسة الاقتصادية العامة والاقتصاديين في الدول النامية على حد سواء، وتختلف درجة وطبيعة عجز من دولة لأخرى وذلك حسب طبيعة هيكلها الاقتصادي، ودرجة تقدمها، والسياسات المالية المتبعة من جانب الحكومات والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها ودرجة الإصلاح المالي والاقتصادي، سواء المتعلقة منها بالإيرادات أو النفقات .وتزايد الاهتمام بدراسة هذين العجز يسود الفكر الاقتصادي منهجان تفسيريان للعلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري هما:

المطلب الأول: المنهج الكينزي

اختلفت الأراء حول طبيعة هذه العلاقة منهم من اتفق على وجود علاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري(المنهج الكينزي) حيث أطلق عليها بالعجز التوأمي.

الموازنة العامة تأثيرا على الادخار والاستثمار الخاص والحساب الجاري، وان قسم من هذا التأثير النهائي لعجز الموازنة العامة على تلك المتغيرات يعتمد على طريقة تمويل هذا العجز، وعند عدم قدرة المتحصلات المالية الضريبية على مواجهة عجز الموازنة عندها يتم اللجوء الى عدة مصادر، منها الاصدار النقدي الجديد، الاقتراض المحلي، الاقتراض الخارجي وان لكل مصدر اثاره على الاقتصاد .و المقترح الكينزي يؤمن بوجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري والتي يطلق عليها بتوءمة العجزين و هو ما يفترض بوجود علاقة سببية في الاتجاهين نتيجة عجز الموازنة العامة الى عجز الحساب الجاري فعجز الموازنة متغير خارجي، اما بالنسبة لعجز الحساب الجاري فهو متغير داخلي.وتفسير ذلك ان اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي وان عجز الموازنة يزيد في النهاية من تفاقم عجز الحساب الجاري والذي يعيق النمو الاقتصادي للبلد، وهناك عوامل تؤثر بقوة على العلاقة بين هذين العجزين مثل التقلبات في الدورات الاقتصادية، واسعار الفائدة، وسياسات التصدي .

يزيد عجز الموازنة او خفض الضرائب من الطلب الكلي مما يؤدي الى زيادة الدخل والذي يؤدي بدوره الى زيادة الطلب على الواردات مما يتسبب في تفاقم العجز في الميزان التجاري والذي هو جزء مهم من الحساب الجاري مما يؤدي الى عجز الميزان الجاري .[1]

ان زيادة العجز في الموازنة العامة لا يزيد الطلب فقط وانما يؤدي الى زيادة معدل الفائدة ايضا، وتؤدي بدورها الى تدفق رأس المال الاجنبي وارتفاع في قيمة العملة المحلية وبالتالي زيادة الاستيراد وقلة التصدير مما يؤدي الى تدهور الميزان التجاري والذي يسبب العجز في الحساب الجاري، اذن حسب المقترح الكنزي هناك علاقة مباشرة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري.

[1] وليد عيدي عبد النبي ، نفس المرجع السابق ، ص 30

المطلب الثاني: المنهج الريكاردي

المنهج الريكاردي جاء معاكس للمنهج الكينزي حيث نفى وجود أي علاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب.

ينص هذا المنهج على عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري اي انه عندما يزيد عجز الموازنة العامة بسبب انخفاض حجم الضرائب لن يكون له اي تأثير على نفقات القطاع الخاص، وهو ذو أثر مؤقت وسوف تزول اثاره عند عودة الضرائب الى مستوياتها الاصلية، والذي يحدث هو تأجيل توقيت تحصيل الضرائب من الفترات الحالية الى فترات مقبلة وان انخفاض المدخرات الحكومية سوف يترافق مع زيادة متكافئة
في المدخرات الخاصة(اي زيادة المدخرات الخاصة بسبب تناقص المدخرات الحكومية .)لان الافراد يعلمون ان انخفاض الايرادات الضريبية للدولة سوف يتم تعويضه عن طريق زيادة الضرائب في المستقبل وان اجمالي المدخرات المحلية تتكون من مجموع ادخار القطاع الخاص والعام، وان خفض الضرائب من جانب الدولة سوف يؤدي الى تقليل وفورات القطاع العام، لكنه في نفس الوقت سوف يودي الى زيادة مدخرات القطاع الخاص بالتوازي مع انخفاض مدخرات القطاع العام .وبالتالي فان حجم الادخار المحلي لن يتغير بسبب خفض الضرائب والذي سوف يتم تعويضه من الزيادة في الادخار الخاص، ويتضح من التكافؤ الريكاردي عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة والناتج عن خفض الضرائب المؤقت والذي سوف تعوضه الزيادة في المدخرات الخاصة وعجز الحساب الجاري .لان عجز الموازنة والذي ينتج عن تخفيض الضرائب ليس الا عملية مؤقتة، سوف يتم تعويضه عندما يقوم الافراد بدفع الضرائب التي خفضت عليهم الان في المستقبل، اذن العملية هي تأجيل لدفع الضرائب، والعجز في الموازنة العامة ذو أثر مؤقت، وانخفاض الادخار الحكومي سوف يتم تعويضه من الزيادة في الادخار الخاص، ولهذا السبب الذي ذكره ريكاردو والذي يوكد انه لا توجد علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري[1] .

[1] فهمي محمود ، نفس المرجع سابق ، ص6

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات النظرية و التطبيقية التي حاولت تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والميزان الجاري ولقد تباينت تللك الدراسات من حيث منهجية التحليل وفيما يلي اهم الدراسات و النتائج التي تم التوصل اليها , وفيما يلي نشير الى أهم الدراسات التي تمكنا من الإطلاع عليها .

المطلب الاول : الدراسات السابقة بالغة العربية

- العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري –ممدوح الخطيب الكسواني – السلسلة العلمية لجمعية لجمعية الاقتصادية العربية –الجلد 3 –العدد 6 –2006.

قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين العجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في اقتصاد نفطي واخدت الدول النفظية كحالة تطبيقية خلال الفترة 1999 الى 2005

وتوصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة مزدوجة الاتجاه بين المتغيران حيث يؤثر كل منهما بالأخر ويسبب كل منهما الاخر . وذلك لتأثر كل من عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري بالعائدات النفطية.

- أثر السياسة المالية في الميزان التجاري اليمني دراسة تحليلية قياسية –دكتور محمد سعيد فرهود وأخرون – مجلة بحوث جامعة حلب – العدد 53 – 2008.

تناولت هذه الدراسة أثر السياسة المالية الجديد التي اتبعتها اليمن مند عام 1995 على الميزان الجاري اليمني وقد توصلت الى ان الموازنة العامة ليس لها تأثيرا في الميزان التجاري ولكن الميزان التجاري يوثر في الموازنة العامة خلافا لمنطق النظرية الاقتصادية و اتساقا مع الدراسات التطبيقية.

تامر أمين 2018 تهدف الدراسة الى معرفة اتجاه العلاقة بين عجز الموازنة الميزان الجاري في الجزائر خلال الفترة 1990 الى 2018 باستعانة بسببية طويلة المدى حسب دراسة toda – yamamoto ’ حيث توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من عجز الموازنة الى الميزان التجاري ، مما يتوافق مع النظرية الكنزية

فريد الجاعوني ، أحمد العلى وعلاء عبد الله الذيب 2013 تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين عجز الموازنة والعجز التجاري في سوريا خلال الفترة 1990 الى 2010 ، واتضح بتطبيق نموذج جوهانسيون ارتباط هذين العجزيين بعلاقة توازنيه طويلة الاجل حيث تبين وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه في الاجل الطويل ، على حين

بين تحليل السببية لمفهوم granger عدم وجود علاقة سببية بين العجزيين في الاجل القصير ، ومنه هناك علاقة سببية في أجل الطويل تتجه من عجز الموازنة الى العجز التجاري .

موساوي وردة 2012 تبرز الدراسة طبيعة العلاقة التي تربط بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات في الجزائر مع قياس العلاقة التي تربط بينهما عن طريق استعمال سببية غرانجل خلال الفترة 1990 الى 2010 حيث أظهر اختبار غرانجل لقياس العلاقة السببية بين رصيد الموازنة العامة وأرصدة المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات العامة ، إن ميزان المدفوعات لا يتأثر بتغيرات التي تحدث في رصيد الموازنة العامة ، وبتالي فإن لعجز الموازنة العامة أثر معدوم على أداء ميزان المدفوعات

المطلب الثاني : الدراسات السابقة بالانجليزية

- Levan efremidze –sudden stops , Currency Crises , And twin deficits–pfD dissertation –Faremont –Faculty of Claremont Univiersity – 2009

تبين هذه الدراسة العلاقة بين العجز المزدوج وتغيرات ذحركة راس المال خلال السبعينات و الثمنينات و التسعينات و ألفينات وذللك بتحليل البينات السنوية ل 42 دولة متقدمة مند عام 19970 الى 2004 . وقد دعمت النتائج التي تم التوصل اليها بأن أهمية أثار العجز المزدوج انخفضت عبر العقود ,ولكن العجز الزدوج لم يختلف خلال التسعينات و ألفيناتومزال يلعب دورا مهما في احتمال حدوث تغيرات في حركة رأس المال .

- Ye , haichun –An Econometric Analysis of the twin deficits hypothesis – phD dissertation –University of Oklahoma–2007.

تناولت هذه الدراسة تحليلا للعلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1999 الى 2005)وقد توصلت هذه الدراسة الى عدم وجود علاقة بي العجزيين في الفترة الطويلة والى وجود هذه العلاقة في الفترة القصيرة .

إن ما يميز هذه الدراسة يكمن في محاولتها تقديم نموذج بديل عن نظرية التوأمة العجزيين ،التي اقتصرت على دراسة أثر عجز الموازنة العامة في الحساب الجاري فقط .ويقوم هذا النموذج المقترح على دراسة العلاقة بين العجزيين

والحساب الجاري وبتالي التوصل الى نموذج خاص بسورية ، وذللك باستخدام النماذج القياسية الحديثة في اختبار فرضيات الدراسة .

المطلب الثالث: القيمة المضافة

تأثير العلاقة بين الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري والمتغيرات المستقلة اذ لاحظنا ان هناك تأثير إيجابية معنوية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري وتتفق مع فكرة العجز المزدوج في الجزائر كما نستنتج تحقق فرضية الكنزية اذ ظهر لعجز الموازنة العامة أثر موجب على عجز الحساب الجاري وكما لاحظنا وجود علاقة سببية بينهما حيث انا كلنا منهما يتسبب في الاخر كما توصلنا الى دراسة العلاقة بين هذان المتغيران في الاقتصاد الجزائري واختبار نظرية العجز التوأمي حسب النظرية

خلاصة الفصل:

أخيرا نشير الى ان هناك أثر متبادل الموازنة العامة والحساب الجاري، لأن الموازنة العامة أداة لمعالجة المشاكل الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي الذي يتمثل أساسا في الحساب الجاري وهو يعتبر مؤشرا اقتصاديا يؤثر ويتأثر بموازنة العامة.

الفصل الثاني

تمهيد:

إن مختلف دول العالم ترتبط مع بعضها البعض من خلال علاقات سياسية، اقتصادية، اجتماعية حيث أن من أهم العلاقات التي تؤثر على الدول وعلى أساسها تبنى بقية الارتباطات هي العلاقات الاقتصادية الدولية التي حظيت باهتمام كبير من طرف صانعي السياسات الاقتصادية لأن على أساسها يتم تخصيص الموارد وفقا لنظريات الاقتصاد الدولي المختلفة هذا ما يجعل التوازن الخارجي من أهم أهداف السياسة الاقتصادية و المالية التي تدفع بميزان المدفوعات لتحقيق التوازن من خلال التأثير على الحساب الجاري لذا نجد الكثير من الدراسات حول مدى تأثير عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري و الأسباب المؤدية لهذا العجز خاصة في الدول النامية مثل الجزائر هدا ما سيتم دراسته في هذا الفصل:

المبحث الاول: الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000 -2019).

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم ادوات التخطيط المالي ,حيث تسعى السلطات العمومية من خلال السياسات العامة المستهدفة الى مواصلة تنفيد البرنامج الاقتصادي و الاجتماعي من خلال الاستعمال الرشيد و الفعال لموارد الدولة فهي أداة لتنفيذ السياسات و اتخاد القرارات الحكومية.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة مراحل إعدادها

أولا: مفهوم الموازنة في التشريع الجزائري.

هناك عدة تعاريف للموازنة العامة التي تناولتها عدة تشريعات دولية إلا أنها تصب كلها في نفس السياق وكانت من أهمها:

- الموازنة العامة هي " خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة، لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، بحيث تعكس هذه الخطة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة"[1].

وتم تعريف الموازنة العامة حسب مختلف التشريعات كالتالي:

- حسب القانون الفرنسي هي " العمل الذي يقرر ويأذن بالمداخيل والنفقات السنوية للدولة أو المرافق التي يحكمها نص القانون"[2].
- أما القانون الأمريكي فقد عرفها على أنها:" صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها"[3].

---

[1] سالم محمد شوابكة، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ألأردن،2015، ص 238.

[2] محفوظ برحماني، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2015، ص114.

[3] محمد خالد المهايني، **الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة –تجارب عربية مقارنة–**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2012، ص12.

- أما التشريع الجزائري فقد عرف الموازنة:[1]

لقد عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة للدولة على أنها: «تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزع وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها»

ويعرفها القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية 90/21 المؤرخ في 15 أوت 1990 على أنها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنه نفقات التجهيز العمومي ونفقات برأسمال وترخص بها."

ومن خلال المادة الثالثة من قانون 84/17 والتي تم تعديلها بالقانون 88/05 يكتمل تعريف الميزانية العامة للدولة، فهذه المادة تؤكد على أنه بناءا على قانون المالية يتم تقدير وإجازة الميزانية العامة بحيث جاء نص المادة 03 كما يلي: "يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات برأسمال".

- ومن خلال تعاريف السابقة يمكن تعريف الموازنة العامة للجزائر على أنها "وثيقة رسمية تشمل على خطة سنوية مستقبلية شاملة ومرنة تقدر لسنة المالية مجموع الايرادات ونفقات الخاصة بتجهيز والاستثمار بهدف تحقيق المصلحة العامة".

[1] دردوري لحسن، لقليطي الأخضر، **الموازنة العامة في التشريع الجزائري**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد السابع، المجلد الثاني، 2017، ص ص 265-267

ثانيا: مراحل إعداد الميزانية في الجزائر.

يتم إعداد الميزانية لأي دولة من خلال أربع مراحل أساسية وتكون في الشكل كالتالي:

الشكل رقم (1-1): مراحل إعداد الميزانية العامة

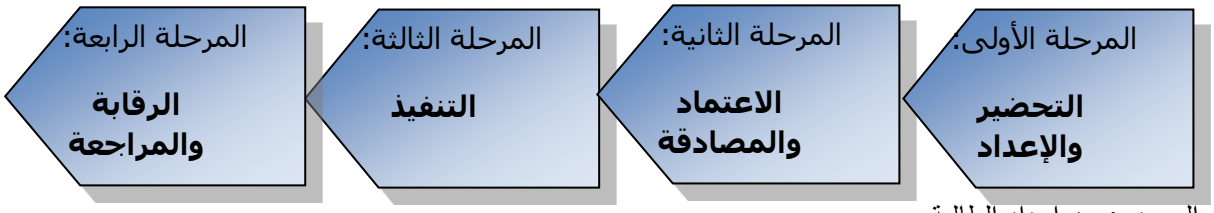

المصدر: من إعداد الطالبة.

1. **مرحلة التحضير والإعداد:** كقاعدة عامة تقوم السلطة التنفيذية بتحضير الموازنة، أي بتحديد الخدمات العامة التي يتعين أدائها في السنة المالية المقبلة، وتقدير النفقات والإيرادات العامة، وقد يشترك البرلمان (في البلدان التي توجد بها أنظمة برلمانية) في اتخاذ المبادرة للقيام بهذه التقديرات الممثلة بمكونات الجدول المحاسبي التقديري.[1]
2. **مرحلة الاعتماد و المصادقة:** تكون هذه المرحلة في كافة الدول من اختصاص السلطة التشريعية التي تمارس بدورها الرقابة على السلطة التنفيذية، وتكون أولى خطوات الاعتماد بعد تقديم الموازنة بشكلها النهائي من قبل وزير المالية، حيث يقوم بإلقاء مشروع الموازنة العامة على السلطة التشريعية (البرلمان) أو (مجلس الشعب) موضحا أهداف السياسة الاقتصادية والمالية للدولة ومدى ملائمة الموازنة لذلك، ويعني ذلك أنه بمجرد عرض الموازنة العامة على السلطة التشريعية فإنه سيتم المصادقة عليها وبالتالي إصدار قانون الموازنة بل يمكن رفضها أو القيام ببعض التعديلات حول بند من بنودها، وهنا على السلطة التنفيذية أن توافق على هذا الرفض أو التعديل، وباعتبار أن السلطة التشريعية تمثل الشعب فهي تحرص على إرضاء ناخبيها بزيادة الإنفاق. ولكن في المقابل فالحكومة عدما تقوم بإعداد الموازنة فإنها بذلك تراعي الوضع المالي والاقتصادي للدولة، وعليه جاءت موافقة السلطة التنفيذية على التعديلات شرطا لقبولها لأنها الأكثر دراية بإمكانيات الدولة والتزاماتها.[2]
3. **مرحلة التنفيذ:** تسند مهمة تنفيذ الميزانية لوزارة المالية باعتبارها عضو من أعضاء السلطة التنفيذية وذلك بكونها مختصة في هذا المجال، فهي تسهر على تحصيل إيرادات الميزانية وتسهر على صرف النفقات

[1] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي-الاقتصاد المالي-**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص 335

[2] هارون خالد عبد الرحيم أبو وهدان، **دور الإيرادات غير السيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفعيلها**، رسالة مقدمة الاستكمال متطلبات درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2014، ص 31

العامة من جهة أخرى بحيث تعتبر مرحلة التنفيذ من أهم المراحل الأساسية في إعداد الميزانية وذلك لملا لها من تأثيرات كبيرة على الوضعية الاقتصادية للدولة ، فعندما تنجح السلطة التنفيذية في تحصيل الإيرادات وتسهر على سالمة صرف النفقات تكون بذلك قد وصلت لتحقيق أهدافها المسطرة لذلك تعنى هذه المرحلة باهتمام كبير من قبل الحكومة وتتم مرحلة التنفيذ من خلال تحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات العمومية. [1]

4. **مرحلة الرقابة والمراجعة:** تخضع الهيئات العامة للرقابة بهدف ضمان حسن تنفيذها للموازنة العامة، ويختلف تنظيم الرقابة من بلد لآخر وتتم المراقبة والمراجعة في الجزائر وان كان من الممكن حصر صورها فيما يأتي:[2]

- **مجلس المحاسبة:** أنشئت بموجب دستور 1976، وتتمثل مهامها في الرقابة الخارجية على المؤسسات العمومية الواقعة تحت وصايتها من حيث حسن تسيير المؤسسات والهيئات التي تملك فيها الدولة والجماعات الإقليمية موارد مالية كما تعمل على التأكد من مدى مطابقة عمليات الهيئات المالية، والمحاسبة للقوانين وتنظيمات المعمول بها بالإضافة إلى تقييم نوعية المؤسسات من حيث الفعالية والأداء الاقتصادي.

- **المفتشية العامة للمالية:** هي هيئة تحت إشراف وزير المالية أحدثت بموجب المرسوم 80/53 المؤرخ في 1 مارس 1980 وتقوم الهيئة بالرقابة على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات الإقليمية، وكدا الهيئات والأجهزة، والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية بالإضافة للمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري وهيئات التضامن الاجتماعي وكل الهيئات التي تستفيد من مساعدة الدولة.

المطلب الثاني: تطور الموازنة العامة في الجزائر.

في ظل ما تعانيه الجزائر من تفاقم في عجز في الموازنة العامة كنتيجة لزيادة الانفاق الحكومي من جهة ومن تراجع الإيرادات من جهة أخرى، وخاصة إيرادات النفط الذي تعد عائداته أهم أداة لتمويل الاقتصاد ويمكن أن نتتبع تطور الموازنة العامة في الجزائر وبعض المؤشرات المالية.

أولا: تطور الإيرادات والنفقات في الجزائر للفترة 2000-2019. إن أساس ميزانيات الدول هي عبارة عن نفقات وإيرادات من نفقات جارية ورأس مالية وإيرادات نفطية (جباية بترولية) وإيرادات خارج المحروقات.

---

[1] دردوري لحسن، لقليطي الأخضر، **الموازنة العامة في التشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مرجع سبق ذكره، ص 227.

[2] حودميسة إلياس، **الدور الرقابي للبرلمان على ميزانية الدولة 2002-2010**، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر3 براهيم السلطان شيبوط، سنة2012، ص ص80-120

ما سنتطرق إليه في الجدول الموالي ونبين تطور الإيرادات العامة في الجزائر والنفقات العامة. بما أن الجزائر من الدول النفطية التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي للإيرادات فالتغير في الأسعار النفطية يؤثر بشكل أول ومباشر في إيرادات الدولة.

الجدول رقم (1-1): تطور الإيرادات والنفقات في الجزائر للفترة 2000-2019 الوحدة: مليار دينار.

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
2000	1578.1	1178.1	400.0
2001	1505.5	1321.0	184.5
2002	1603.2	1550.6	52.6
2003	1966.6	1752.7	213.9
2004	2229.7	1891.8	337.9
2005	3082.5	2052.0	1030.6
2006	3639.8	2453.0	1186.8
2007	3687.8	3108.5	579.3
2008	5111.0	4175.7	935.3
2009	3676.0	4246.3	-570.3
2010	4392.9	4466.9	-74.6
2011	5790.1	5853.6	-63.5
2012	6339.3	7058.1	-718.8
2013	5940.9	6092.1	-151.2
2014	5738.4	6995.7	-1257.2
2015	5103.1	7656.3	-2553.3
2016	5110.1	7297.5	-2187.4
2017	6074.9	7282.7	-1234.8
2018	6751.4	7726.3	-974.9
2019	6586.5	8557.2	-1970.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير السنوية للبنك الجزائر سنة 2003، 2008، 2013، 2018 https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm.

من خلال الجدول (1-1) نلاحظ بأن الانفاق العام مطلع (2000-2001) كان مرتفع وذلك لاعتماد الدولة على سياسة الإنفاق الحكومي لإنعاش الطلب تطبيقا لبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.كما نلاحظ أن الإيرادات العامة سجلت أعلى مستوى لها سنوات (2012-2014) وهدا نتيجة تواصل ارتفاع أسعار النفط وانتهاج الدولة لسياسة التوسعية اعتمادا على مخططات تنموية وإصلاحات اجتماعية .إلا انه أواخر سنة 2014 و بسبب أزمة الأسعار انخفضت الأسعار هدا ما صاحبه انخفاض في الإيرادات العامة وامتدت آثار الازمة لسنتي (2015-2016) فكانت الإيرادات على التوالي 5103.0 و5110.1مليار دينار فحققت الدولة أكبر عجز في ميزانيتها قدرة ب 2553.3- و2187.4- على التوالي من الأسباب التي زادت من حدة الأزمة انتهاج الدولة لسياسة ترشيد النفقات، أما سنوات(2017-2019) نلاحظ ارتفاع في الإيرادات العامة حيث بلغت سنة 2019 حوالي 6751.4 مليار دينار هدا راجع لارتفاع في الأسعار النفطية هدا ما صاحبه ارتفاع رغم هدا لا تزال الدولة تعاني عجز في ميزانيتها هدا بسبب اعتمادها على مورد واحد وهو النفط و الغاز الطبيعي.

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل (1-2):

الشكل رقم (1-2): تطور نفقات والإيرادات العامة ورصيد الموازنة في الجزائر للفترة 2000-2019.

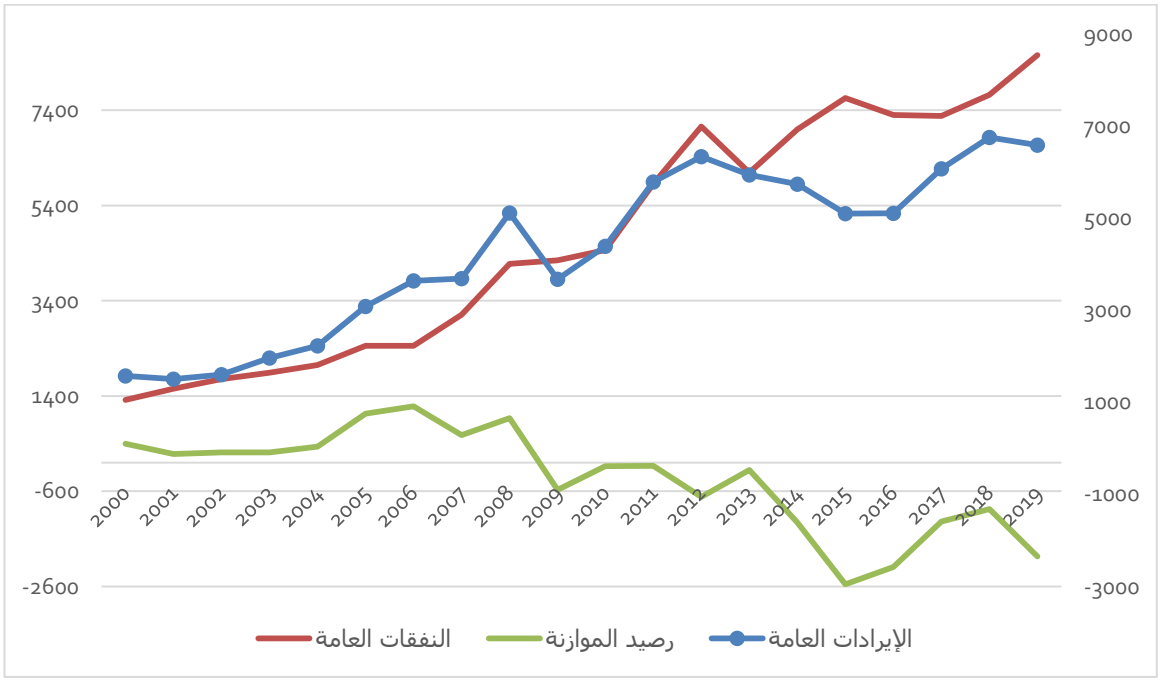

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم (1-1).

ثانيا: تطور مختلف المؤشرات المالية في الجزائر للفترة 2000-2019.

1) في الجدول الموالي نبين مختلف المؤشرات المالية التي ترتبط بالإيرادات والنفقات والناتج الداخلي الحقيقي GDP ونسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة

الجدول رقم(1-2): تطور نسب بعض مؤشرات المالية بدلالة GDP للفترة 2000-2019.

السنوات	GDP	الإيرادات العامة		النفقات العامة		نسبة تغطية النفقات للإيرادات	رصيد الميزانية		نسب النفقات الرأس مالية والنفقات الجارية	
		القيمة (مليار دينار)	(%) للإيرادات/ GDP	القيمة (مليار دينار)	(%) للنفقات/ GDP		القيمة	(%) لرصيد/ GDP	نسبة% النفقات الجارية	نسبة% النفقات الرأس مالية
2000	4123.5	1578.1	38.2	1178.1	28.5	134	400.0	9.7	72.6	27.3
2001	4260.8	1505.5	35.6	1321.0	31	114.8	184.5	4.3	72.6	26.9
2002	4537.7	1603.2	35.3	1550.6	34.1	103.5	52.6	0.96	69.4	28.6
2003	5264.2	1966.6	37.3	1752.7	33.2	112.3	213.9	4.04	67.2	31.0
2004	6150.4	2229.7	36.2	1891.8	30.7	117.9	337.9	5.4	65.7	33.7
2005	7563.6	3082.5	40.7	2052.0	27.1	150.1	1030.6	13.6	60.5	39.2
2006	8520.2	3639.8	42.7	2453.0	28.7	148.7	1186.8	13.9	57.9	40.8
2007	9306.2	3687.8	39.6	3108.5	33.4	118.5	579.3	6.22	51.5	44.1
2008	10993.8	5111.0	46.4	4175.7	37.9	122.4	935.3	8.50	51.7	45.3
2009	10040.8	3676.0	36.6	4246.3	42.2	86.7	-570.3	-5.67	52.4	44.3
2010	11991.6	4392.9	36.6	4466.9	37.2	38.38	-74.6	-0.62	58.2	39.6
2011	14526.6	5790.1	39.8	5853.6	40.2	99	-63.5	-0.43	65.1	33.1
2012	16115.4	6339.3	39.3	7058.1	43.6	90.1	-718.8	-4.33	67.8	32.22
2013	16569.3	5940.9	35.8	6092.1	36.7	97.5	-151.2	-0.91	67.9	30.5

2014	17228.6	5738.4	33.3	6995.7	40.6	82	-1257.2	-7.29	63.2	35.2
2015	16712.7	5103.1	30.5	7656.3	45.8	66.5	-2553.3	-15.27	59.8	39.3
2016	17514.6	5110.1	29.1	7297.5	41.6	69.6	-2187.4	-12.4	62.3	36.9
2017	18575.8	6074.9	32.7	7282.7	39.2	83.4	-1234.8	-6.64	61.2	34.1
2018	20259.0	6751.4	33.3	7726.3	38.1	87	-974.9	-4.81	56.2	37.2
2019	20428.3	6586.5	32.2	8557.2	41.8	77	-1970.8	-9.64	55.9	40.0

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على تقارير بنك الجزائر لسنوات 2018، 2013، 2008، 2004.

-نلاحظ من الجدول رقم (1-2) شهد رصيد الموازنة خلال الفترة (2000-2008) فائضا، متذبذبا، ويرجع ذلك الفائض الى الارتفاع المستمر في الايرادات العامة الذي قدر بـ 5111.0 مليار سنة 2008، كما أن نسبة تغطية الايرادات لنفقات قد بلغت خلال تلك الفترة بلغت أعلاها 150.1 سنة 2004.

-ويلاحظ كذلك انه منذ سنة 2009 سجلت الموازنة العامة للدولة الجزائرية عجزا مستمرا، وكانت سنة 2015 الأسوأ، حيث بلغ العجز 2553.3- مليار دينار ما نسبته 15,27% من GDP ورغم تراجعها سنتي 2016 و2018 إلا أنها تبقى مرتفعة جدا وتتجاوز المستويات الدولية، فعاود العجز الارتفاع سنة 2019 و بلغ 1970.8- أما عن الاسباب المباشرة فهي ترجع أساسا الى تراجع الايرادات العامة وتحديدا سنتي 2009 و2010 وسنتي 2013 و2016 ويرجع ذلك الى تراجع إيرادات البترول بصفة خاصة، نسبة تغطية إيرادات البترول للنفقات العامة باعتبارها المصدر الأول للدخل الوطني أما عن أسباب تراجع العجز بنسب صغيرة للفترة 2017-2018 هو تطبيق الجزائر لسياسة ترشيد النفقات وارتفاعها سنة 2019 راجع لانخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى الاحداث السياسية التي ميزت تلك الفترة.

- ومن جهة أخرى يلاحظ أن إجمالي النفقات واصلت ارتفاعها باستثناء تذبذب سنتي 2013 و2014 حيث سجلت على التوالي 6092.1، 6995.7 مليار دينار مقارنة بسنة 2012 التي كانت 7058.1مليار دينار، وسنتي 2016 و 2017 التي كانت 7297.5و7282.7 مليار دينار مقارنة بسنة 2015 التي كانت قيمتها 7656.3 مليار دينار، إن ارتفاع نفقات كما هو واضح من الجدول (1-1) كان مدفوعا بصفة أساسية بارتفاع المستمر في النفقات الجارية لسنة 2013 حيث بلغت نسبتها 67.9%، على العكس فان النفقات الرأسمالية شهدت تذبذبات خلال تلك الفترة ويرجع الارتفاع القياسي للنفقات الجارية هو ارتفاع نفقات المستخدمين (رواتب، تعويضات ومخلفات الأجور، علاوات , مشعات، حوادث العمل .....) ، وكنتيجة للتحسينات التي تقررت على دخول بعض الفئات العامة في القطاع الحكومي، وفي كل القطاعات ومخلفات تلك الاجور من سنة 2008.

- بالإضافة إلى أن النفقات الرأسمالية و النفقات العامة شهدت تذبذبا من فترة الى أخرى، وقد سجلت أعلى نسبة لها خلال فترة (2007-2009) بأكثر من 44% ويعكس ذلك الجهد الذي تم بذله من اجل إنعاش النشاط الاقتصادي عبر مختلف برامج الإنفاق العام بزيادة أسرع في النفقات الاستثمار وبصفة خاصة البنية التحتية مقارنة مع النفقات الجارية , ومع تراجع إيرادات البترول مند مطلع العقد الحالي , وزيادة النفقات الجارية التي صاحبتها , يلاحظ أن النفقات الرأسمالية شهدت كنسبة تراجعها أكثر وخاصة الفترة (2012-2013) ثم ارتفعت الى حوالي 39% عام2015 لتتراجع مرة أخرى سنتي 2016 و2017 و تعاود الارتفاع سنة 2018 و 2019 على التوالي 37.2% و40%و هذا راجع لسبب ابتعاد الدولة عن سياسة التقشف .

فيما يتعلق بنسبة النفقات العامة /GDP يلاحظ الجدول(1-2) متغيرة نسبيا حيث كانت اعلى نسبة خلال الفترة (2000-2008) حوالي 37.9 %. وتعكس تلك النسب أهمية ومقدار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي , فكل زيادة او خفض في حجمها , او تغيير في هيكلها تترتب عليه أثار هامة على الاقتصاد.

2) في الجدول الموالي نفصل في علاقة الإيرادات والنفقات ب الناتج الداخلي الإجمالي GDP.

الجدول رقم(1-3): الموازنة التفصيلية (الايرادات والنفقات) ونسبها من الناتج الداخلي الإجمالي للفترة 2000-2019

السنوات	الإيرادات				النفقات			
	إيرادات المحروقات		إيرادات خارج المحروقات		نفقات جارية		نفقات رأس مالية	
	القيمة مليار د	نسبة% من GDP	القيمة مليار د	النسبة% منGDP	القيمة مليار د	النسبة% من GDP	القيمة مليار د	النسبة% من GDP
2000	1213.2	29.4	364.9	8.8	856.2	20.7	321.9	7.80
2001	1001.4	23.5	488.5	11.4	963.6	22.6	357.4	8.3
2002	1007.9	22.2	595.1	13.1	1097.7	24.1	452.9	9.9
2003	1350.0	256	616.6	11.7	1199.0	22.7	553.7	10.5
2004	1570.7	25.5	652.5	10.6	11251.1	20.3	640.7	10.4
2005	2352.7	31.3	724.2	9.57	1247.1	16.4	806.9	10.6
2006	2799.0	32.8	840.5	9.8	1437.9	16.8	1015.1	11.9
2007	2796.8	30.0	883.1	9.4	1673.9	17.9	1434.6	13.0
2008	4088.6	37.1	1022	9.2	2227.3	20.2	1948.4	17.7

2009	2412.7	24.0	1263.3	12.5	2300.0	22.9	1946.3	19.3
2010	2905.0	24.2	1487.8	12.4	2659.0	22.1	1807.9	15.0
2011	3979.7	27.3	1810.4	12.4	3879.2	26.7	1974.4	13.5
2012	4184.3	25.9	2155.0	13.3	4782.6	29.6	2275.5	14.1
2013	3678.1	22.1	2262.8	13.6	4204.3	25.3	1887.8	11.3
2014	3388.4	19.6	2350.0	13.6	4494.3	26.0	2501.4	14.5
2015	2373.5	14.2	2729.5	16.3	4617.0	27.6	3039.3	18.1
2016	1781.1	10.2	3329.0	19.0	4685.6	26.1	2711.4	15.4
2017	2177.0	11.7	3870.9	20.8	4677.2	25.1	2605.4	14.0
2018	2887.1	14.2	3864.3	19.0	4648.3	22.9	3078.0	15.1
2019	2714.5	13.2	4036.9	19.7	4954.4	24.2	3547.7	17.3

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة 2018، 2013، 2008، 2003.

من خلال الجدول (1-3) تظهر الأهمية النسبية لطبيعة النفقات / GDP

حيث كانت نسبة النفقات الرأسمالية/GDP، تتراوح ما بين 7.80%-11.9% في الفترة (2000-2006) ثم أخذت في الارتفاع خلال الفترة (2007-2019) حيث بلغت أقصى نسبة حوالي 18.1%ولكن تبقى هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالدور الذي يلعبه الانفاق الاستثماري في زيادة الدخل الوطني من خلال أثر المضاعف وزيادة التراكم في المستقبل.

اما النفقات الجارية / GDP شهدت ارتفاعا أكبر من حوالي خلال الفترة (2000-2017) الى حوالي 29.6 % أما خلال الفترة (2017-2019) فتناقصت النسبة لتصل إلى 22.9% وهذا بسبب تطبيق الحكومة لسياسة ترشيد النفقات.

فيما يتعلق بنسبة النفقات العامة /GDP يلاحظ من الدول (2) أنها تتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض حيث كانت اعلى نسبيا خلال الفترة (2000 -2008) أين بلغت حوالي 31.5 %كمتوسط سنوي. وتعكس تلك النسب أهمية ومقدار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فكل زيادة او خفض في حجمها او تغيير في هيكلها تترتب عليه أثار هامة على الاقتصاد.

من خلال الجدول رقم (1-2) و (1-3) نلاحظ أن الايرادات العادية شهدت تقلبات تماشيا مع التقلبات في الايرادات المحروقات، فقد سجلت ارتفاعا خلال الفترة (2000-2008) ثم عاودت الانخفاض بصفة محسوسة سنة 2009 وهدا راجع لتبعات أزمة 2008 التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط بسبب العرض أكبر من الطلب تراجعا لتعود الارتفاع وتبلغ 4184.3 مليار دينار سنة 2013 لكن لم تدم سريعا حتى جاءت أزمة الأسعار لسنة 2014 أدت إلى انخفاض إيرادات المحروقات فبلغت سنة 2016 حوالي 1781.1 مليار دينار.

وفيما يخص نسبة الايرادات / GDP والتي تعكس نسبة مساهمة الضريبة في تمول الاقتصاد الوطني ويلاحظ أيضا أنها شهدت تقلبات تماشيا مع إيرادات البترول كما لعبت الإيرادات خارج المحروقات دورا مهما حيث تراوحت الايرادات الغير بترولية / GDPما بين (8.8 % -13.6 %) خلال الفترة (2000- 2014) ثم ما بين (16.3% .20.8 %) خلال الفترة (2015 -2019) وتلك النسب تعكس ضعف الطاقة الضريبية بسبب ضعف الوعاء الضريبي والمنظومة الضريبية في حين أن الدول المتقدمة النسب فيها لا تقل عن 30%.

المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات وضعف الإيرادات في الجزائر.

إن ظاهرة زيادة النفقات العامة وضعف الإيرادات العامة هي أهم ما يمز دول النامية او سائر في طريق النمو حيث أن ضعف مواردها هو السبب الرئيسي في عجز الموازنة العامة وعدم قدرة الدول على تغطية نفقاتها خاصة الجارية منها بالإضافة إلى الوقوع في فخ المديونية والتبعية الاقتصادية التي بدورها تؤدي إلى التبعية السياسية لهذه الدول، ولهذه الظاهرة عدة أسباب منها:

1- ظاهرة زيادة النفقات العامة:

إن أهم ما تتميز به النفقات العامة في الاقتصاديات المعاصرة هو اتجاهها نحو التزايد المضطرد، فيما يتعارف عليه بظاهرة تزايد النفقات العامة، والتي برزت بشكل جلي بتطور الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ولهده الظاهرة أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية وتتمثل فيما يلي:

1-1 **الأسباب الظاهرية:** وهي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة في حجم النفقات العامة دون أن ينعكس ذلك على حجم ونوع الخدمات المقدمة للمواطن أو دون زيادة في متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة وهي كالتالي:

- **انخفاض القوة الشرائية للنقود:** إن تدهور قيمة النقود يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار وبالتالي فزيادة حجم النفقات العامة الاسمية لا يقابله زيادة فعلية في الخدمات والسلع المقدمة للأفراد.[1]

-**اختلاف الفن المالي:** وهو يتعلق بالميزانية والحسابات العامة، فقد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى اختلاف الفن المالي واختلاف طرق قيد الحسابات المالية فقديما كان مبدأ الإيرادات الصافية هو السائد بمعنى أن يخصم من حصيلة إيرادات الضرائب تكاليف جبايتها فلا يظهر في هذه الميزانية الايراد الصافي للضرائب أي أنه على ذلك تسجيل النفقات بأقل مما أنفق في الواقع.

[1] شليحي الطاهر، **ظاهرة تزايد النفقات الجارية و أسبابها في الجزائر(2000-2018)**، مجلة التنمية البشرية، المجلد 10، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، جامعة الجلفة، ص ص 53-69.

أما في العصر الحديث فتظهر الميزانية كافة أنواع المصروفات وكافة الإيرادات مما أدى الى قيد نفقات عامّة لم تكن تسجل في الميزانية من قبل ألا وهي تكاليف جباية الضرائب فالزيادة هنا زيادة ظاهرية وليست حقيقية ترجع الى اختلاف في فن المحاسبة.[1]

- **زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:** يترتب على زيادة مساحة إقليم الدولة ضم أراضي جديدة، استرداد جزء من الإقليم، الاتحاد أي زيادة عدد سكانها زيادة حجم النفقات العامة، لأن على الدولة أن تلبي احتياجات مواطنيها الجدد من أمن وتنمية وتعليم دون أن يزيد متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، أو يتحسن مستوى معيشتهم.[2]

2-1 **الأسباب الحقيقية:** من الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تزايد الإنفاق العام في الجزائر كالتالي:

- **الأسباب السياسية والإدارية:** عندما استقلت الجزائر سياسيا وجدت نفسها أمام تحديات صعبة أهمها الفقر، البطالة والجهل هدا ما جعلها تضع أهداف رئيسية أولها التنمية الاجتماعية وثقافية وتحسين مستوى المعيشي للأفراد كمرحلة أولية للنهوض بالاقتصاد الوطني هذا ما كلفها فتح الأبواب أمام التوظيف العمومي معناها زيادة في النفقات الجارية، بالإضافة إلى الاتفاقية في فترة التسعينات التي كانت مع صندوق النقد الدولي وكان من أهدافها تخفيض الأجور الحكومية إلا انّ لك بقي ثابتا وكان يغطي نسبة النمو السكانية. كما أن انتشار مبادئ الاشتراكية والتوجه نحو نظم الديمقراطية أدى إلى زيادة مجال تدخل الهيئات العمومية ووجود الأحزاب السياسية في الساحة أدى إلى زيادة الإنفاق من أجل تحقيق رضى الشعوب للمشاركة في الانتخابات بالإضافة إلى انتشار الفساد والرشوة اختلاس الأموال كله كان يصب في خانة زيادة النفقات العمومية.[3]

---

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، 1992، ص 103.

[2] براق عيسى، بركان أنيسة، **ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر-طورها، أسبابها ومتطلبات ترشيدها**، مجلة الإبداع، المجلد 7، العدد 8، ص ص112-124.

[3] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2014ص ص 53-71.

أيضا ازدياد حجم نفقات العسكرية من الأسباب الهامة والرئيسية التي أدت إلى تسجيل نمو مطرد في حجم النفقات العمومية فضلا على الوضع الأمني الذي يحتاج إلى التزود بالأجهزة والمؤسسات العسكرية الضخمة وتنويع مصادر السلاح كل هذا من شأنه رفع في قيمة النفقات العامة.[1]

- **الأسباب الاجتماعية:** إن ازدياد النفقات العامة لها عدة مبررات اجتماعية منها تطور الوعي الاجتماعي والكثافة السكانية حيث تهدف برامج الاقتصادية للدولة لتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال الاتفاق على انشاء أنظمة الضمان الاجتماعي، توفير المؤسسات التعليمية والاستشفائية والهياكل الرياضية والثقافية وتقديم الإعانات مما يعني اتساع في حجم نشاطات العمومية مما يؤدي لاتساع حجم الانفاق العام.[2]

- **الأسباب المالية والاقتصادية:** فرضت مرحلة الإقلاع والنهوض الاقتصاديين بالنسبة للجزائر حتمية توسيع القطاع العام وتعزيز مكانته على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال استعمال المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها نظرا لضخامة المشاريع التنموية الاستراتيجية من جهة ولمحدودية إمكانيات القطاع الخاص من جهة أخرى، ولهذا كان لزاما، وإن كان هذا الموضوع يثير جدالً ما عليها رفع معدل الاستثمار للقطاع العام بسبب اشكالية مدى نسبة انتاجية هذه الاستثمارات[3]، بالإضافة إلى تكلفة نظام الدعم العام في الجزائر و الذي كان يمتاز بخاصيتين : الأولى أنه كان مكلف حيث وصلت الاعتمادات المفتوحة و المخصصة لدعم المواد الغذائية، ثانيها أنه و بما أن نظام الدعم الجزائري كان ذا صبغة عامة فقد انحرف عن أهدافه المرجوة فساهم في زيادة التشوهات الاجتماعية عوض التقليص و محاولة القضاء عليها، و ذلك لأن المستفيد الأول منها كان أصحاب الدخول العالية نتيجة عدم صحة توجيهه الفئوي. كما ارتفعت كثيرا نسبة أعب الدين العمومي من إجمالي النفقات العامة في الجزائر التي لجأت في سنوات الثمانين لتمويل معاملاتها المالية من القروض الخارجية – مثلما فعلت كل الدول المتخلفة لا لسباب التي ذكرناها سابقا –وكانت تلك الأموال موجهة لتمويل الاستهلاك والاستثمار العمومي ذا العائد المنخفض. لذا فإن فسهولة الاقتراض حثت الدولة

[1] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة، الجزائر، 2008، ص49

[2] بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، المجلد الثاني 2004، ص180.

[3] كربالي بغداد، بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ص 49

على زيادة حجم إنفاقها العام، أيضا أدت إلى نشوء الدين العمومي وتضاعف حجمه زيادة على ذلك هناك عامل وسبب مالي آخر يؤدي إلى الرفع من حجم الإنفاق العمومي ويتمثل في حصول فائض في الإيرادات العامة ويقصد هنا إيرادات الجباية البترولية والتي تتغير بتغير أسعار النفط في السوق النفطية ومنه كلما ارتفعت الأسعار زادت إيرادات الدولة فتوجهها لتوسيع حجم ومجال النفقات من أجل تلبية حاجيات الدولة.[1]

2- ظاهرة ضعف الإيرادات في الجزائر:

وتعود ظاهرة ضعف إيرادات الدولة لعدة أسباب نذكر أهمها:[2]

- طبيعة الهيكل الاقتصادي والذي يسيطر عليه قطاع البترول انتاجا وتصديرا وعليه فمع تدهور هذا القطاع تتدهور معه الموارد الدولة المالية.
- ضعف الطاقة الضريبية خارج الجابية البترولية واتساع نطاق تهرب وتجنب الضريبي.
- اتساع نطاق السوق الموازية والتي يحقق المشتغلون بها دخول عالية جدا لا تخضع لضرائب.

من هنا استنتج أن عجز الموازنة وتطوره يرجع الى التباين الحاصل بين نمو النفقات من جهة وتباطؤ نمو الايرادات او تراجعها من جهة ثانية.

[1] محمد حلمي مراد، **مالية الدولة**، مطبعة النهضة القاهرة، مصر، 1964، ص 103

[2] أحمد ضيف، **علاقة عجز الموازنة العامة بعجز الحساب التجاري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة البويرة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ، 2019/2020، ص 25.

المبحث الثاني: الميزان الجاري الجزائري للفترة 2000-2019.

اهتمام واضعي السياسة الاقتصادية العامة والاقتصاديين في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء بموضوع الحساب الجاري كأحد الحسابات الهامة. وفي ظل تنامي عجوزات هذا الحساب للعديد من الدول من بينها الجزائر حيث يعد الحساب الجاري أهم حسابات ميزان المدفوعات الجزائري لذا يحتاج الى المزيد من الدراسة والتحليل لمعرفة طبيعة هذا الحساب والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم الحساب الجاري.

إن الحساب الجاري هو جزء من ميزان المدفوعات الذي بدورة يتكون من الحساب الجاري وحساب رأس المال.

1- تعريف الحساب الجاري:

ويشتمل على كافة المعاملات (عدا المعاملات المدرجة في البنود المالية) التي تتضمن قيما اقتصادية وتقع بين جهات مقيمة وجهات أخرى غير مقيمة، كما يشتمل كذلك القيود الموازنة للقيم الاقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل.[1]

يشمل الحساب الجاري والذي يدعى حساب العمليات الجارية مجموع تدفقات السلع والخدمات بين المقيمين في البلد وغير المقيمين، كما يشمل أيضا تدفقات مداخيل عوامل الإنتاج والتحويلات، وبذلك فهو يعكس العلاقات التجارية للبلد المعني مع بقية العالم.[2]

ومنه يمكن القول إن الحساب الجاري هو الحساب الذي يشمل كافة الارتباطات والتدفقات بين المقيمين وغير المقيمين بالإضافة للتحويلات.

وبذلك يعتبر الحساب الجاري من أهم عناصر ميزان المدفوعات، وخاصة البلدان النامية وبالخصوص تلك المصدرة للنفط والمعادن، وذلك نتيجة لأهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات هذه البلاد وعليه يعتبر هذا العنصر من العوامل الداخلة في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، حيث إن ارتفاع حصيلة الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة، وزيادة القدرات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.[3]

---

[1] صندوق النقد العربي، **نشريه الإحصائيات الاقتصادية لدول العربية**، 2015، ص309.

[2] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص166

[3] عمر حميدات، **أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011 ص 32

ويتكون الحساب الجاري من:[1]

- الميزان التجاري للسلع (صادرات وواردات السلع)
- الميزان التجاري (للصادرات وواردات الخدمات).
- حساب التحويلات من جانب واحد (ويشمل الهبات، التبرعات، الإعانات والتعويضات، وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم (قد تكون تحويلات حكومية، أو تحويلات خاصة).
- حساب دخل الاستثمار ويشمل عوائد الاستثمارات الوطنية بالخارج والاستثمارات الأجنبية بالداخل.

المطلب الثاني: تطور رصيد الميزان الجاري من 2000 الى 2019.

1- دراسة تطور رصيد الخارجي الجاري:

إن رصيد الحساب الجاري يتغير بتغير قيم مكوناته '(الميزان التجاري للسلع والخدمات وحساب التحويلات) حيث سنتطرق لتطور رصيد الحساب الجاري عبر سنوات (2000-2019) كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-1): تطور الرصيد الخارجي الجاري في الجزائر للفترة 2000-2019.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد الخارجي الجاري
2000	**8.93**
2001	**7.06**
2002	**4.30**
2003	**8.90**
2004	**11.12**
2005	**21.18**
2006	**28.95**
2007	**30.54**
2008	**34.45**

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص310-313

2009	**0.40**
2010	**12.14**
2011	**17.76**
2012	**12.41**
2013	**0.83**
2014	**-9.27**
2015	**-27.29**
2016	**-26.20**
2017	**-22.07**
2018	**-16.69**
2019	**-17.14**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي لسنوات 2018، 2013، 2008، 2004 والاعتماد على بيانات البنك الدولي لسنة 2019 https://data.albankaldawli.org/indicator/BN.CAB.XOKA.CD.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن رصيد العمليات الجارية سجل طيلة الفترة (2000-2012) فائضا بقيم متذبذبة حيث سجل سنة2008 اعلى قيمة تقدر ب 34.45 مليار دولار وهذا بفعل فائض المسجل في الحساب التجاري نتيجة لارتفاع الأسعار البترول لتلك الفترة لينخفض بعدها مباشرة سنة 2009 الى قيمة 0.40 مليار دولار ويفسر هذا الانخفاض راجع للانخفاض في رصيد الميزان التجاري ،وهذا راجع الى الظروف الاقتصادية وحدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أدت الى انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعارها ثم ارتفع من جديد سنة 2010 بقيمة 12.41 مليار دولار ويعود هذا الى سبب تخوف الدولة من الأزمة و أخذ أحذر في ذلك ثم بدأ التدهور منذ سنة 2014 ترجع عجوزات الحساب الجاري لميزان المدفوعات منذ سنة 2014 ،إلى المستوى المتدني نسبيا للأسعار النفط وإلى قلة الصادرات خارج المحروقات، وكذا إلى المستوى المرتفع جدا للواردات، كما سجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزا في سنة 2018 و هذا للسنة الخامسة على التوالي وصلت هذه العجوزات إلى 27.29-مليار دولار سنة 2015. على الرغم من أنه خلال الفترة (2017-2018) تراجع العجز إلى نسبة 16.69-مليار دولار لكنه سرعان ما ارتفع سنة 2019 إلى 17.14-مليار دولار بسبب انخفاض في أسعار النفط.

ولتوضيح أكثر تطور رصيد الميزان الجاري للفترة 2000-2019 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2-1): تطور رصيد الميزان الجاري في الجزائر للفترة (2000-2019).

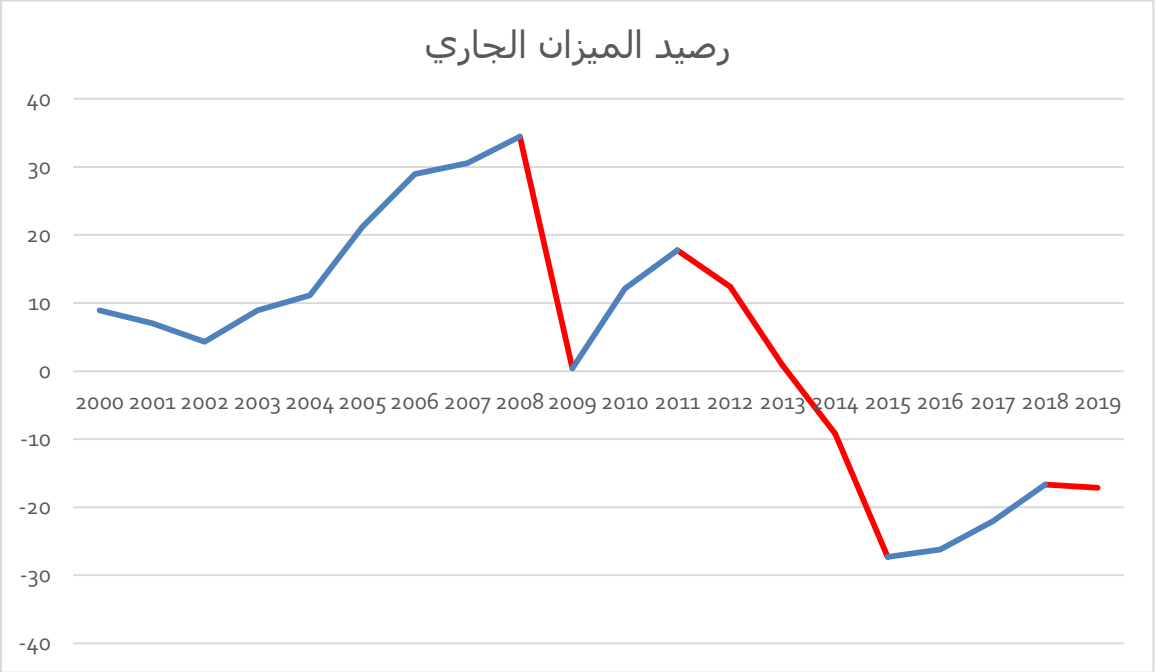

ما نلاحظه من الشكل التغير الواضح في في رصيد الميزان الجاري كان موجبا (فائض) في السنوات 2000-2008 والانتكاسة كانت سنة 2009 لكن لم تحقق عجز على خلاف سنوات 2014-2019 التي حقق فيها الميزان الجاري عجزا ضخما.

2- دراسة تطور قيم الصادرات والواردات في الجزائر للفترة 2000-2019.

إن الفرق بين الصادرات والواردات هو ما يشكل الميزان التجاري. في الجدول الموالي لدينا قيم الصادرات والواردات لسنوات 2000-2019:

الجدول رقم (2-2): تطور قيم الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2000-2019

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2000	21.65	9.35	12.3
2001	19.09	9.48	9.61
2002	18.72	12.01	6.71
2003	24.47	13.32	11.15
2004	32.22	17.95	14.27
2005	46.33	19.86	26.47
2006	54.74	20.68	34.06
2007	60.59	26.35	34.24
2008	78.59	37.99	40.6
2009	45.19	34.40	10.79
2010	57.09	38.8	18.29
2011	72.88	44.94	27.94
2012	71.73	51.5	20.23
2013	64.86	54.98	9.88
2014	60.12	59.67	0.45
2015	34.56	52.64	-18.08
2016	29.30	49.43	-20.13
2017	34.56	48.98	-14.42
2018	41.11	48.57	-7.46
2019	42.0	35.8	6.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائري لسنوات 2004، 2008، 2013، 2018.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-2) الذي يمثل تطور الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري مقارنة بأسعار النفط لدولة الجزائرية للفترة (2000-2019)، سجلت الصادرات سنة 2000 ما يقارب 21.65 مليار دولار وتعود هذه القيمة للارتفاع أسعار النفط على طاقة كما نلاحظ ان قيمة الصادرات في السنوات بلغت أقصى قيمة لها سنة 2008 حوالي 78.59 مليار دولار ، لتعود وتنخفض قيمة الصادرات في السنوات الموالية حيث انخفضت في سنتي 2009 و2010 والسبب يعود في ذلك الى تأثيرات الأزمة المالية سنة 2008 والركود الاقتصادي العالمي مبعد ذلك عاودت الصادرات بالانخفاض خلال سنتي 2015 و 2016 على توالي 34.57 مليار دولار التخلف الهيكل الانتاجي من خلال انخفاض المكونات السلعية للصادرات وتركزها في المحروقات وبتالي زيادة المخاطر التي قد تواجهها الجزائر في الحصول على عوائد من الصادرات سنتي 2017 -2019 كانت صادرات ايضا منخفضة 34.56 و42.00 على توالي.

أما الواردات الجزائرية في نمو مستمر حيث قدرت سنة 2000ب 9.35 مليار دولار كما نلاحظ ان الواردات ارتفعت بنسبة كبيرة خلال سنة 2003 الى غاية 2009 وهدا راجع الى:[1]

- ارتفاع اسعار المواد الغذائية حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح والسكر والحليب.
- برنامج الاستثمارات العامة والضخمة التي اعتمدت منذ سنة 2001 والزيادات في الاجور العمال والموظفين أدت الى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات.

3- دراسة تطور مكونات الحساب الجاري في الجزائر للفترة 2000-2019.

إن الحساب الجاري يضم الميزان التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي والتحويلات الأحادية وهذا ما يبينه الجدول التالي:

[1] أبن خالدي فضيل، **أثر عجز الموازنة العامة على الميزان الجاري في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية علوما لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2019، ص87

الجدول رقم(2-3): تطور مختلف مكونات الحساب الجاري في الجزائر للفترة 2000-2019.

السنوات	رصيد الميزان التجاري الكلي	الميزان التجاري السلعي(مليار دولار)	الميزان التجاري الخدمي(مليون دولار)	التحويلات أحادية الجانب(مليار دولار)
2000	12.3	-1.45	12306	0.79
2001	9.61	-1.53	9609	0.67
2002	6.71	-1.18	6690	1.07
2003	11.15	-1.35	11143	1.75
2004	14.27	-2.01	14263	2.46
2005	26.47	-2.27	26477	2.06
2006	34.06	-2.20	34060	1.61
2007	34.24	-4.09	34242	2.22
2008	40.6	-7.59	40597	2.78
2009	10.79	-8.69	7784	2.63
2010	18.29	-8.34	18206	2.65
2011	27.94	-8.80	25961	2.64
2012	20.23	-7.06	20167	3.16
2013	9.88	-6.82	9384	2.78
2014	0.45	-8.14	326	3.21
2015	-18.08	-7.52	-18003	2.77
2016	-20.13	-7.33	-20126	2.82
2017	-14.42	-8.01	-1441	2.94
2018	-7.46	-8.17	-7460	3.35
2019	6.2	-8.33	-3170	3.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2008،2004، 2013، 2018، بالإضافة إلى إلى تقرار لوكالة الأنباء الجزائرية لسنة 2019 https://www.aps.dz/ar/economie.

نلاحظ من الجدول رقم(2-3) الذي يمثل مختلف المتغيرات التي تكون الحساب الجاري في الجزائر للفترة 2000-2019 بأن رصيد الميزان التجاري عرف فائضا متذبذبا ما بين سنتي 2000 و2013 حيث كانت

القيم مرتفعة جدا سنوات 2004 إلى سنة 2012 معدا سنة 2009 التي وصل فيها قيمة الميزان التجاري ل0.40 مليار دولار وهذا راجع لمخلفات الأزمة العالمية لسنة 2008، ، ثم يبدأ بالانخفاض سنة 2013 إلى 0.83 مليار دولار ويستقر سنة 2014 بتحقيق عجز قدر ب 9.27 مليار دولار نتيجة لانخفاض المسجل في الميزان التجاري الذي لم يسبق له وارتفع العجز إلى 27.29 مليار دولار سنة 2015ليبدأ في التراجع سنوات 2017-2019 وكذلك نتيجة للعجز المسجل في ميزان الخدمات و العوائد وعجز ميزان تحويلات عن تغطية الميزان التجاري على رغم من تحقيقه أعلى قيمة له خلال هذه السنة نظرا لتحسن أداء الخدمات المصرفية و البريدية الى جانب ارتفاع مستوى الاجور و منح ومعاشات تقاعد بسبب دخول الاورو الذي أحدث تضخم في الاجور، واستمرا هذا العجز في الميزان الجاري حتى سنة 2019.

ان رصيد تحويلات الصافية كان متذبذبا بالنسبة الى سنوات 2000و 2001 2002 2003 و2008 كان رصيد التحويلات الصافية مستقرا نوعا ما سجل قيم متذبذبا حيث بلغت في بداية المدة 0.79 مليار دولار لتنخفض في سنة الموالية فبلغت قيمتها 0.67 ثم تعاود الارتفاع ل لتصل الى 3.16 في سنة 2012 ويرجع هذا تذبذب الى ضعف تحويلات من طرف المهاجرين الجزائريين وتهربهم من القنوات الرسمية وصعوبات التي تواجههم عند تحويل اموالهم وتبقى نسب ضعيفة بسبب وضع القيود على خروج العملة الصعبة من البلاد.

المبحث الثالث: قياس أثر الموازنة العامة على الحساب تغير الحساب الجاري.

سيتم استخدام برنامج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لمعرفة أثر الموازنة العامة على تغير في الحساب الجاري حيث أنه يمكن استخدامه في حالة ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الرتبة I(0) او من الرتبة I(1) أو متكاملة من درجات مختلفة بالإضافة أنه يساعد على تقدير مكونات(العلاقات) الأجلين الطويل و القصير معا بدلا من معادلتين منفصلتين وفقا للنموذج تكون العلاقة كالتالي:

$$\Delta Yt = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta i \, \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \theta \, \Delta X_{t-1} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \eta_t \quad \ldots.1$$

$$CA = \alpha + \beta_1 BD + \eta_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

حيث أن:

t : الفترة الزمنية للبحث.

η: الخطأ العشوائي.

α: الحد الثابت.

β_1، β_2،... معلمات النموذج المراد تقديره.

CA: رصيد الحساب الجاري.

BD: رصيد الموازنة العامة (تمت قسمة الصادرات / الواردات*100 للتخلص من القيم السالبة للموازنة العامة).

- قبل اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج ARDL وعرض نتائجه، من المهم الإشارة لإجراء اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية لمعرفة درجة استقرار المتغيرات ليس شرطا ضروريا لمبدئ بتطبيق نموذج ARDL، إلا أن النموذج لا يعمل بدقة إذا كان هناك بعض المتغيرات مستقرة في حالة الاختلاف الثاني والتأكد من خلوه أي أن المتغيرات مستقرة في الاختلاف الأول.

1-إختبار ديكي فيلر لدراسة استقراريه السلاسل الزمنية:

تحليل السلاسل الزمنية والكشف عن استقرارها من خلال اختبار ديكي فيلر (ADF).

الجدول رقم(3-1): نتائج اختبار ديكي فيلر ADF

اختبار (ADF)						
المتغيرات	المستوى			الفرق الأول		
	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون مقطع واتجاه	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون مقطع واتجاه
CA	**-0.624376**	**-1.902946**	**-0.813749**	**-4.048806**	**-4.085152**	**52-4.0091**
Prob CA	**(0.8429)**	**(0.6136)**	**(0.3501)**	**(0.0068)**	**(0.0246)**	**(0.0005)**
BD	**-1.603321**	**-2.553150**	**-1.138963**	**-4.170110**	**-4.177489**	**-4.487661**
Prob BD	**(0.4616)**	**(0.3023)**	**(0.2224)**	**(0.0068)**	**(0.0251)**	**(0.0001)**

من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال فحص خواص السلاسل كل على حدى لمعرفة استقرارها من خلال اختبار الفرض العدمي $H_0: \lambda=0$ أي وجود جذر وحدة في السلسلة فهي غير مستقرة في مقابل الفرض البديل $H_0 : \lambda<0$ أي أن السلسة لا **يوجد** بها جذر وحدة معنها سلسلة مستقرة وهدا ما أثبتته نتائج الجدول أن المتغيرات كلها غير مستقرة في المستوى I(0) ولكنها كلها مستقرة في الفرق الأول I(1)

2-استخدام نموذج ARDL:

بناء على نتائج اختبار جذر الوحدة الموضحة سابقا، يمكننا استخدام نموذج ARDL (نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة) وقبل استخدام النموذج نقوم لابد أن نقوم بتحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء لكل متغير باستخدام قاعدةAKAIKE .

2-1 تحديد فترات الإبطاء :

الجدول رقم (3-2): الفترات الابطاء المثلى للنموذج

فترات الابطاء المثلى المختارة	النموذج
(1 ؛0)	$CA=\alpha+\beta_1 BD+\eta_t$

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

الشكل رقم (3-1): فترات الإبطاء المثلى لنموذج

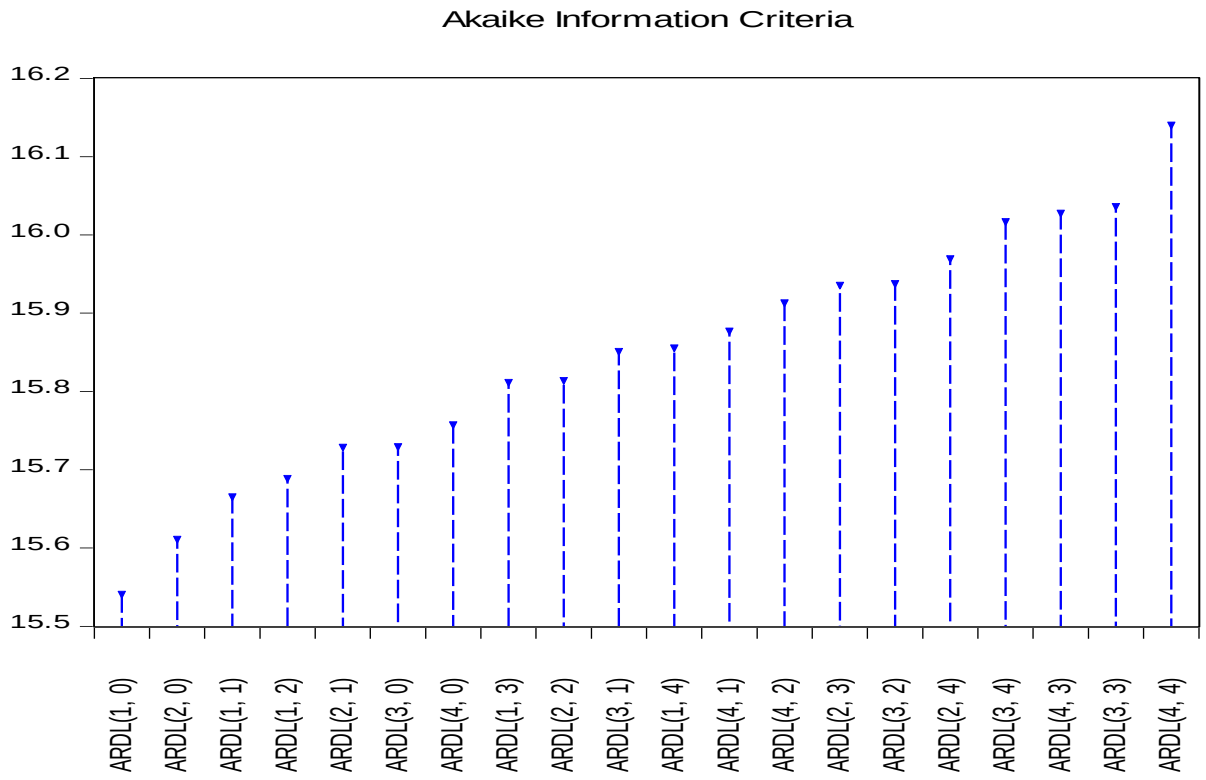

- من خلال الشكل رقم (3-1) الذي يمثل فترات الابطاء المثلى من خلال معيار AKAIKE INFORMATION CRETIRIA لنموذج ARDL (q_1 ;p) هو: (0; 1).

-اختبار التكامل المشترك من خلالARDL:

اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الحساب الجاري والمتغيرات المستقلة والجدول (3-2) التالي يوضح ذلك:

-تقدير العلاقة في المدى القصير:

الجدول رقم(3-2): تقدير النموذج مع اختبار BOUND TEST.

Dependent Variable: CA
Method: ARDL
Date: 09/08/21 Time: 01:54
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): BD2
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CA(-1)	0.373880	0.106538	3.509369	0.0029
BD2	1.126478	0.171926	6.552115	0.0000
C	483.1147	150.6086	3.207751	0.0055

R-squared	0.937730	Mean dependent var	196.9747
Adjusted R-squared	0.929946	S.D. dependent var	1844.514
S.E. of regression	488.1993	Akaike info criterion	15.36326
Sum squared resid	3813418.	Schwarz criterion	15.51239
Log likelihood	-142.9510	Hannan-Quinn criter.	15.38850
F-statistic	120.4731	Durbin-Watson stat	2.304231
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

-التفسير الاقتصادي و القياسي من خلال النموذج :

التفسير الاقتصادي:

-جود علاقة طردية بين(X) التغير في الموازنة العامة (Y)التغير في الحساب الجاري ويعني هذا أن زيادة العجز في الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري بمقدار (1.126478).

التفسير القياسي:

- معامل التحديد R^2 و الذي يساوي 0.93 أي أن 93% من التغيرات الناتجة المتغير التابع (الحساب الجاري) يفسرها التغير في المتغير المستقل (الموازنة العامة).
- كما يشير اختبار (F) للدلالة الكلية للنموذج؛ إذ نجد أن stat – F = : 120.4731وهي أكبر من (F) الجدولية ويدل هذا على أن النموذج الكلي ذو دلالة إحصائية. أذن يمكن القول بصفة عامة إن النموذج دال من الناحية الإحصائية وذلك لأن قيمة prob(F-statistic)تساوي 0.00000اقل من 5%وهذا يعني إن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية.

-منه يمكن تقدير نموذج ARDL الأجل الطويل.

الجدول رقم (3-3): نموذج تصحيح الخطأ ECM

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(CA)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/08/21 Time: 02:32
Sample: 2000 2019
Included observations: 19

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.626120	0.086097	-7.272279	0.0000

R-squared	0.734579	Mean dependent var	-184.9947
Adjusted R-squared	0.734579	S.D. dependent var	893.4152
S.E. of regression	460.2788	Akaike info criterion	15.15274
Sum squared resid	3813418.	Schwarz criterion	15.20244
Log likelihood	-142.9510	Hannan-Quinn criter.	15.16115
Durbin-Watson stat	2.304231		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	15.66994	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

-كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة أو بطء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنويا وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير، والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك. وفي هذا النموذج تبلغ قيمة والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ

CointEq(-1) والتي كانت قيمتها (-0.626120) ومعنويتها (0.0000) هذا ما يزيد من صحة و دقة العلاقة التوازنية على المدى الطويل. كما تشير أن 62.6% من الانحرافات والاختلالات في التوازن للسنة السابقة يتم تصحيحها هذه السنة أي خلال سنة وخمسة أشهر ويومين (1.52=0.62/1).

-اختبارات التشخيص: (تشخيص النموذج المقدر)

1/مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة واختبار التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم(3-2): يمثل القيم المقدرة والحقيقية وبواقي النموذج.

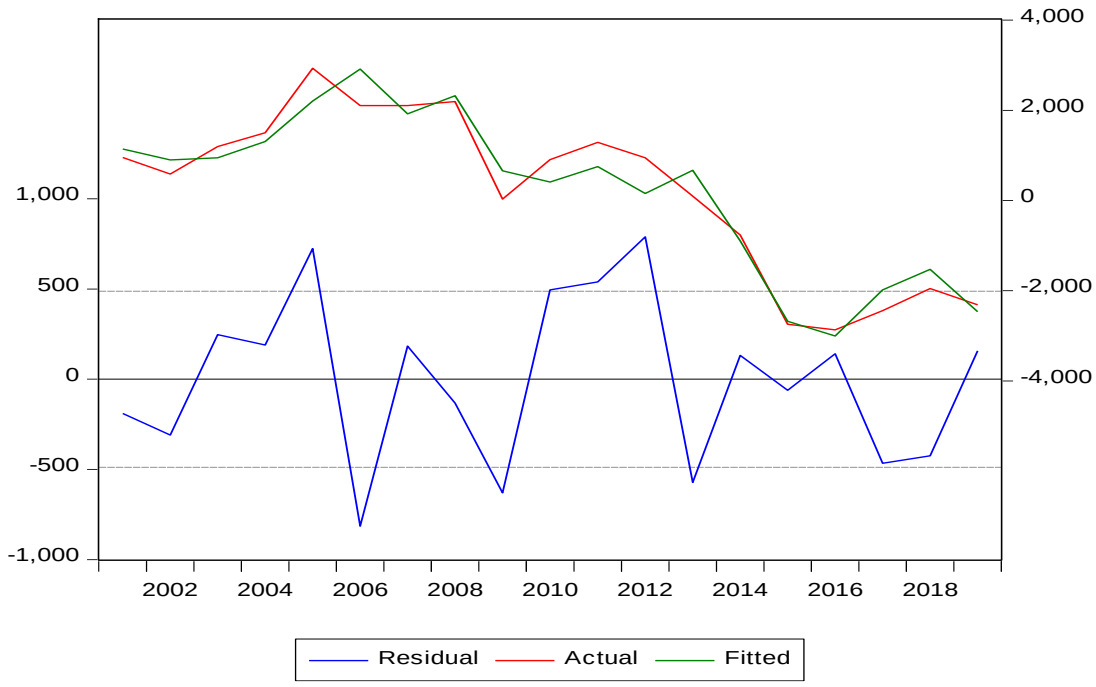

المصدر: مخرجات EVEIWS

يلاحظ من الشكل تقارب القيم الحقيقية مع القيم المقدرة مما يشير لجودة النموذج المقدر مما يمنكن الاعتماد عليه في تحليل النتائج.

اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

للتحقق من شرط اتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم تطبيق اختبار jurque-bera فكانت النتيجة تشير إلى أن jurque-bera=0.63 واحتمال أكبر من 5% (P-Value=0.7269>0.05)

ويتضح من خلال ذلك قبول فرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3-4): التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

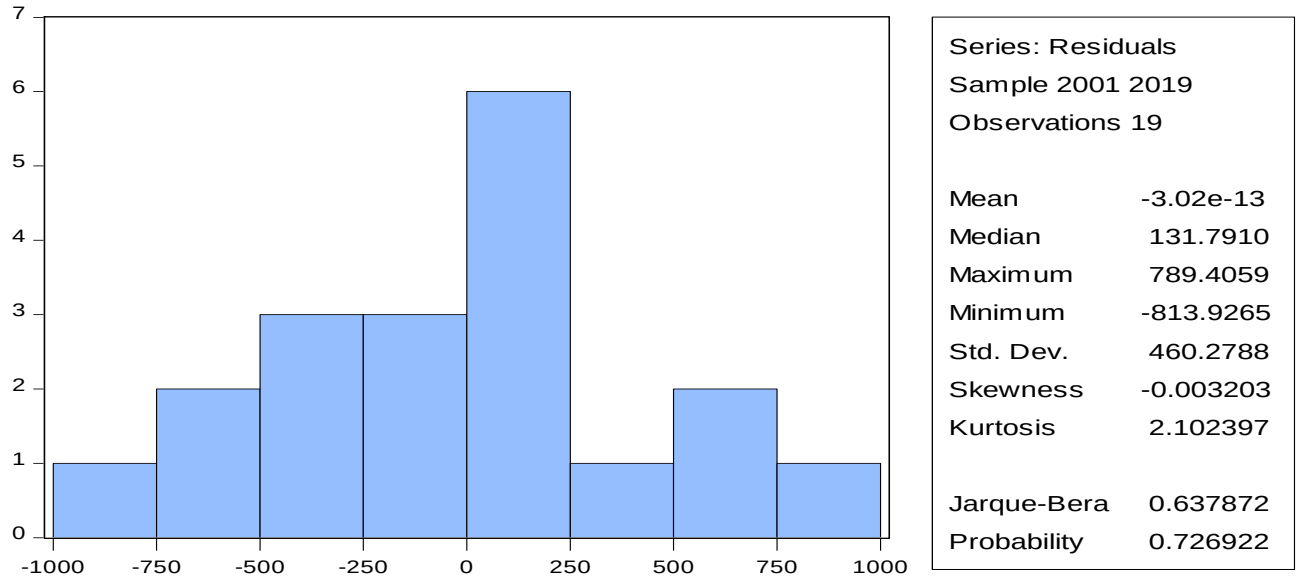

المصدر: مخرجات EVIEWS

-اختبار الارتباط الذاتي وتجانس تباين الأخطاء:

من أجل دراسة فرضة عدم ارتباط الأخطاء نلجأ إلى Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط الذاتي حيث بلغت قيمة الاختبار (N*R-squared=0.715) واحتمال أكبر من 5% أي(0.69) ومنه يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-4): اختبار الارتباط الذاتي وتجانس تباين الأخطاء.

F-statistic	0.273944	Prob. F(2,14)	0.7644
Obs*R-squared	0.715558	Prob. Chi-Square(2)	0.6992

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS انظر قائمة الملاحق

-تجانس(ثبـــات)تبـــاين البواقي(الأخطاء) لنموذج:

هناك عدة اختبارات للكشف على تباين البواقي متجانس أم لا أهمها ARCH ولتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ بلغت قيمة الاختبار (N*R-squared=1.322) وباحتمال أكبر من 5% أي (0.25) هذا يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-5): تجانس(ثبـــات)تبـــاين البواقي(الأخطاء) لنموذج.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.268678	Prob. F(1,16)	0.2766
Obs*R-squared	1.322406	Prob. Chi-Square(1)	0.2502

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS انظر قائمة الملاحق

-اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

لاختبار مدى استقرار النموذج تم استخدام اختبارين:

- ✓ **اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM**
- ✓ **اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM OF SQUARES**

اتضح ان النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة. هذا ما يوضح الشكلين المواليين:

الشكل رقم(3-5): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM)و (CUSUM OF SQUARES).

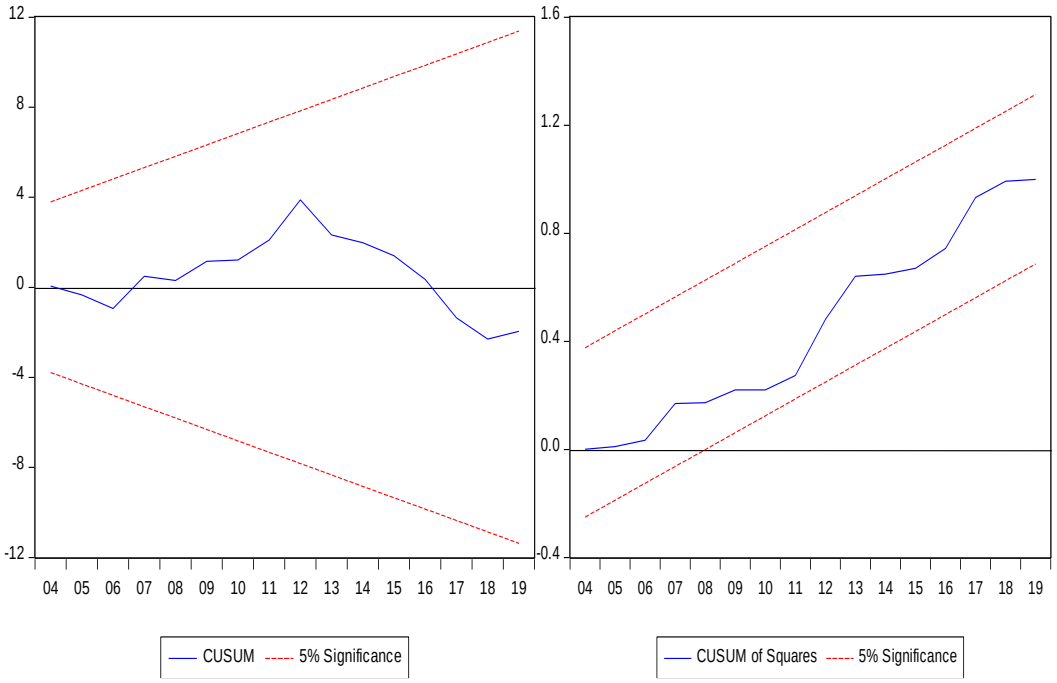

المصدر: مخرجات برنامج eviwes

خلاصة الفصل:

تناولنا في أثر رصيد الموازنة العامة على رصيد الحساب الجاري في الاقتصاد الريع الجزائري حيث توصلنا الى أن الموازنة لا تؤثر على المدى الطويل بميزان الجاري هذا وكان لهذا الفصل 3 مباحث حيث تطرقنا فيهم للموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2019 وتميزت بالتذبذب بين الحين والآخر إلا انها عرفت عجزا منذ سنة 2015 وهذا راجع لأسباب عديدة من أهمها اعتماد الإيرادات النفطية كمصدر أول فهي القناة التي تربط بين الموازنة العامة وباقي المتأثرات كما تطرقنا إلى رصيد الحساب الجاري وتطوره خلال الفترة 2000-2019 حيث لاحظنا وجود فائض في الفترة 2000-2013 ثم بدأ يحقق عجزا دائما يعود لأسباب كثيرة من أهمها ضعف الرصيد الاستثمارات و الذي يمكن أن يحقق نسبا أكبر مستقبلا إذا تم تطويره أما المبحث الأخير الذي كان عبارة عن الدراسة القياسية لأثر الموازنة العامة على رصيد الحساب الجاري والتي بينت وجود علاقة على المدى الطويل و كانت نوع العلاقة هي علاقة طردية حيث جود علاقة طردية بين (X) التغير في الموازنة العامة (Y)التغير في الحساب الجاري ويعني هذا أن زيادة العجز في الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري.

الخاتمة

خاتمة عامة:

يعتبر التوازن الاقتصادي أحد أهم المواضيع التي تشغل المفكرين من أجل تحقيق تنمية مستدامة، نظرا لتأثير التوازنات الاقتصادية الكلية على عجلة النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات الاقتصادية الكلية على غرار استقرار الأسعار و الاستثمار فالتوازن في الموازنة العامة يضمن الاستقرار النقدي من خلال المحافظة على المستوى العام للأسعار وكذلك خلق مناصب شغل وإعادة توزيع الدخل بما يتناسب واحتياجات الدولة قصد تحقيق العدالة الاجتماعية أدي ما التوازن الخارجي فيضمن السيولة للاقتصاد الوطني واستقلالية القرار الاقتصادي هناك من يرى وجود ارتباط وثيق بينهما سوآءا في المدى القصير او الطويل و كما بينته الدراسة من خلال تطبيق برنامج ardl وجود علاقة في المدى القصير وعدم وجود تكامل مشترك بينهما في المدى الطويل أي أن الموازنة العامة لا تأثر في رصيد الحساب الجاري على المدى الطويل فكانت متغيرات الدراسة المتغير المستقل رصيد الحساب الجاري و المتغير التابع كل من الموازنة العامة و أسعار النفط باعتباره القناة التي تنقل الفائض أو العجز من الموازنة العامة إلى رصيد الحساب الجاري

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

1- سيطرت الصادرات النفطية على الميزان التجاري التي فاقت 95% مقابل توسع في الواردات مما جعل الاقتصاد الجزائري رهينة الأسعار النفطية في السوق الدولية.

2- وجود علاقة تربط الموازنة العامة بالحساب الجاري حيث أن زيادة الانفاق العمومي يؤدي إلى تحفيز الطلب لكن بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة فهو يوجه للخارج أي في زيادة الواردات وبالتالي خلق عجز في الميزان الجاري.

3- كما يرتبط المتغيران بعلاقة تؤدي إلى زيادة السيولة في الاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة الاستثمارات وهو ما تفتقر إليه الجزائر

4- اعتماد سياسة تخفيض عجز الموازنة العامة كوسيلة لتخفيض عجز الميزان الجاري، وذلك من خلال ضبط المستوردات حيث أن اتباع سياسة هادفة لتخفيض عجز الموازنة العامة مع ترشيد النفقات ستساهم بتخفيض عجز الميزان الجاري، وتزداد فعالية هذه السياسة كلما قل الاعتماد على الموارد النفطية.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: وجود علاقة طويلة الأجل بين رصيد الحساب الجاري والموازنة العامة.

تم نفي صحة الفرضية القائلة وجود علاقة طويلة الأجل بين رصيد الحساب الجاري و الموازنة العامة وذلك من خلال قبول فرضية العدم أي عدم و جود ارتباط مشترك تم اثباته من خلال أن قيمة F المحسوبة أقل من قيم I(0) في الجدول.

الفرضية الثانية: وجود علاقة سببية بين رصيد الحساب الجاري والموازنة العامة.

تم إثبات صحة الفرضية حيث أن زيادة الانفاق العمومي يؤدي إلى تحفيز الطلب لكن بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة فهو يوجه للخارج أي في زيادة الواردات وبالتالي خلق عجز في الميزان الجاري. بالإضافة إلى زيادة السيولة الوطنية من خلال الاستثمارات.

التوصيات

1. ضرورة تبني سياسة محكمة لنفقات العامة تؤدي الاستغلال الأمثل للموارد المالية وذلك من أجل حدوث العجز في الموازنة العامة
2. متابعة العوامل التي تتسبب في العجز في الميزان الجاري ومنها خفض الواردات الغير ضرورية وتطوير الصادرات.
3. العمل على تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على البترول من خلال تطوير القطاع الزراعي والصناعي لنتجنب العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة من جهة أخرى.
4. وتبني سياسة الاستثمارات وخصوصا في مجال توجيه الايرادات النفطية نحو تحسين برامج وع
5. أليات النمو الاقتصادي لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي أصابه مفاصل الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

1-**الكتب:**

-بن عمار جمال ،منهجية الموازنة العامة لدولة الجزائرية، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الجزائر ،طبعة الأولى ،2017

-فهمي محمد شكري، الموازنة العامة، دار المسيرة لنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2018.

-محمد الساحل ،أسس الموازنة العامة للدولة ، دار المسير للنشر ، عمان ، طبعة الأولى ، 2019.

-وليد عبيدي بن عبد نبي ،أثار ميزان المدفوعات على الاقتصاد ، دار الفجر للنشر ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2018

- سالم محمد شوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2015

-محفوظ برحماني، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2015

- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي-الاقتصاد المالي-، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.

- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، 1992.

- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة، الجزائر،2008.

- محمد حلمي مراد، مالية الدولة، مطبعة النهضة القاهرة، مصر، 1964.

- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999،

-**2-المذكرات و الأطروحات:**

- أبن خالدي فضيل، أثر عجز الموازنة العامة على الميزان الجاري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية علوما لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2019،

- عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011

- أحمد ضيف، علاقة عجز الموازنة العامة بعجز الحساب التجاري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة البويرة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2019/2020.

- حودميسة إلياس، الدور الرقابي للبرلمان على ميزانية الدولة 2002-2010، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر3 براهيم السلطان شيبوط، سنة2012.

- هارون خالد عبد الرحيم أبو وهدان، دور الإيرادات غير السيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفعيلها، رسالة مقدمة الاستكمال متطلبات درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس2014.

أميرة بوقطة ،أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان الدفوعات، مذكرة ما ستار اكاديمي ،جامعة جيجل ، 2019.

3-المجلات:

- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، المجلد الثاني 2004.

- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي2014.

- براق عيسى، بركان أنيسة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر-طورها، أسبابها ومتطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، المجلد 7، العدد 8.

- شليحي الطاهر، ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر(2000-2018)، مجلة التنمية البشرية، المجلد 10، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجلفة.

- دردوري لحسن، لقليطي الأخضر، الموازنة العامة في التشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد السابع، المجلد الثاني، 2017.

-أمين تمار، عجز الموازنة العامة والميزان الجاري في الجزائر، مجلة الدراسات المالية، مجلد 5 ، العدد2 ،2006

4-النشريات:

- صندوق النقد العربي، نشريه الإحصائيات الاقتصادية لدول العربية، 2015.

- محمد خالد المهايني، الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة -تجارب عربية مقارنة-، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر،

5-المواقع الإلكترونية:

- **https://data.albankaldawli.org/indicator/BN.CAB.XOKA.CD**

- **https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm**

الملاحق

اختبار ديكي فيلر لاستقرار السلاسل الزمنية

1- اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير CA (رصيد الحساب الجاري)

1-1في المستوى(سلسلة الحساب الجاري).

*بدون قاطع واتجاه:

Null Hypothesis: CA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.813749	0.3501
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*بقاطع:

Null Hypothesis: CA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.624376	0.8429
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*بقاطع واتجاه:

Null Hypothesis: CA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.902946	0.6136
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

2-1 في الفرق الأول(سلسلة الحساب الجاري):

*بدون قاطع واتجاه:

Null Hypothesis: D(CA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.009152	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*بقاطع:

Null Hypothesis: D(CA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.048806	0.0068
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*بقاطع واتجاه:

Null Hypothesis: D(CA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.085152	0.0246
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

2- اختبار استقرار سلسلة الزمنية للمتغير BD (الموازنة العامة):

2-1 في المستوى (الموازنة العامة):

*بدون قاطع واتجاه:

Null Hypothesis: BD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.138963	0.2224
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*بقاطع:

Null Hypothesis: BD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.603321	0.4616
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*بقاطع واتجاه عام:

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.553150	0.3023
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

2-2 في الفرق الأول(سلسلة الموازنة العامة):

*بدون قاطع واتجاه:

Null Hypothesis: D(BD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.487661	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*بقاطع:

Null Hypothesis: D(BD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.170110	0.0068
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*بقاطع واتجاه:

Null Hypothesis: D(BD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.177489	0.0251
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

تقدير نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة الموازنة العامة والحساب الجاري:

Dependent Variable: CA
Method: ARDL
Date: 09/11/21 Time: 23:45
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): BD2
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CA(-1)	0.373880	0.106538	3.509369	0.0029
BD2	1.126478	0.171926	6.552115	0.0000
C	483.1147	150.6086	3.207751	0.0055

R-squared	0.937730	Mean dependent var	196.9747
Adjusted R-squared	0.929946	S.D. dependent var	1844.514
S.E. of regression	488.1993	Akaike info criterion	15.36326
Sum squared resid	3813418.	Schwarz criterion	15.51239
Log likelihood	-142.9510	Hannan-Quinn criter.	15.38850
F-statistic	120.4731	Durbin-Watson stat	2.304231
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

اختبار الارتباط الذاتي وتجانس تباين الأخطاء:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.273944	Prob. F(2,14)	0.7644
Obs*R-squared	0.715558	Prob. Chi-Square(2)	0.6992

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 09/11/21 Time: 23:49
Sample: 2001 2019
Included observations: 19
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CA(-1)	0.022798	0.116069	0.196416	0.8471
BD2	-0.008014	0.180842	-0.044313	0.9653
C	-11.92684	158.7747	-0.075118	0.9412
RESID(-1)	-0.197306	0.280973	-0.702223	0.4941

RESID(-2)	-0.103342	0.278760	-0.370720	0.7164

R-squared	0.037661	Mean dependent var	-3.02E-13
Adjusted R-squared	-0.237293	S.D. dependent var	460.2788
S.E. of regression	511.9850	Akaike info criterion	15.53540
Sum squared resid	3669801.	Schwarz criterion	15.78394
Log likelihood	-142.5863	Hannan-Quinn criter.	15.57746
F-statistic	0.136972	Durbin-Watson stat	2.057155
Prob(F-statistic)	0.965863		

تجانس(ثبـــات)تبـــاين البواقي(الأخطاء) لنموذج:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.268678	Prob. F(1,16)	0.2766
Obs*R-squared	1.322406	Prob. Chi-Square(1)	0.2502

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/11/21 Time: 23:51
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	152669.3	72117.13	2.116964	0.0503
RESID^2(-1)	0.271729	0.241246	1.126356	0.2766

R-squared	0.073467	Mean dependent var	209867.6
Adjusted R-squared	0.015559	S.D. dependent var	218960.6
S.E. of regression	217250.6	Akaike info criterion	27.51993
Sum squared resid	7.55E+11	Schwarz criterion	27.61886
Log likelihood	-245.6794	Hannan-Quinn criter.	27.53357
F-statistic	1.268678	Durbin-Watson stat	1.735185
Prob(F-statistic)	0.276626		